جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير
التخصص: تسيير عمومي

من إعداد الطالبتين:
- زايدي إيمان
- بلحطام أسماء

بعنوان:

دور مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

دراسة حالة بلدية برج بوعريريج سنة 2022

أعضاء لجنة المناقشة

قاسمي محمد الأمين	استاذ مساعد أ	رئيسا
زميت فؤاد	استاذ محاضر أ	مشرفا
بن محياوي سميحة	استاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

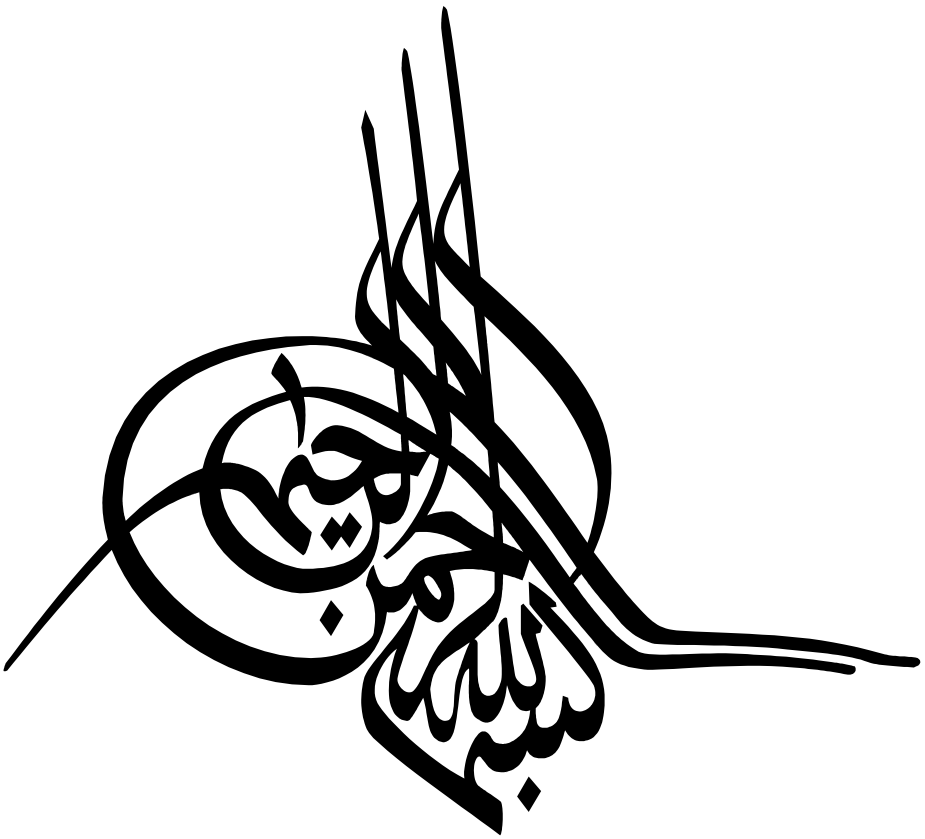

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا، على جزيل النعم ودوام العافية، له الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

إنه ليقودنا في بداية الأمر شرف الوفاء والاعتراف بالجميل وخالص الشكر، أن نتجه بأسمى عبارات الامتنان لمشرفنا الدكتور"زميت فؤاد"، التي لم يبخل علينا بالتوجيهات والإرشادات القيمة، التي تمكنا من خلالها من تذليل وتخطي الصعوبات، والوصول إلى هذه الحلة الأخيرة للتقرير.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بخالص الشكر لكل أساتذة جامعة محمد البشير الإبراهيمي عامة، وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير خاصة.

الإهداء

إلى الغطاء الذي وضع فوقي ليحميني، إلى السند الذي أرتكز عليه فيقويني، إليك يا من وضعت الجنة تحت قدميك.

"إليك والدتي"

إلى من اعتلى منصب الرجولة وقاد بشهامة موكب حياتي، فكان الأب والسند حين لم يكن لي أحد

" إليك والدي "

إلى أقرب الناس إلى قلبي، إلى الشموع التي تضوي حياتي

""إليكم إخوتي

إلى توأم روحي، إلى رياحين الحب إلى من أحبها أكثر من نفسي

"أختي الغالية"

إلى الكتاكيت التي تملأ بيتنا فرحا

إلى أستاذي الفاضل الذي رافقني طيلة هذه السنة ولم يبخل عليا بنصائحه وتوجيهاته

الأستاذ "زميت فؤاد"

إلى من سلكنا سويا طريق النجاح، إلى من سرنا خطوة بخطوة، إلى رفيقتي ومكملتي في البحث

"أسماء"

إلى كل من يحمل لقب **"زايدي"**

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم لساني

إليكم أهدي ثمرة جهدي

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا:

الى أغلي انسانة في حياتي والتي كانت بحرا يفيض بالحب والحنان والبسمة، الى من منحتني القوة والعزيمة لمواصلة درب دراستي الى من علمتني الصبر والاجتهاد **امي** حبيبتي وصديقتي، ادامك الله تاجا فوق راسي. الى نبع الحنان والقوة في حياتي **ابي** الغالي رزقك الله الصحة والعافية.

الى سندي ونصفي الاخر ونور عيوني **زوجي** حبيبي حفظك الله لي. الى فلذات كبدي ابنائي، احمد جابر، إسحاق، إبراهيم، ادامكم الله مصابيح تنير درب حياتي.

الى اخي العزيز وزوجته وابنته، واخواتي وازواجهم وجميع أبنائهم وبناتهم وأخص بالذكر عادل. وحبيبتي اختي وصديقتي لوبنة حفظها الله لي.

الى جميع عائلة زوجي كبيرا وصغيرا، وخاصة والدته ووالده حفظهما الله لنا واطال في عمرهما.

الى صديقاتي في العمل، وخاصة اختي في الله **نسرين** واختي سعاد التي دعمتني طيلة فترة دراستي. والى جميع عمال و عاملات الجزائرية للمياه دون استثناء.

الى صديقاتي في الدراسة، شهرزاد وشيماء وصديقتي ورفيقتي في هذا العمل **ايمان** حفظها الله.

الى استاذنا الفاضل **زميت فؤاد** الذي رافقنا طيلة فترة انجاز المذكرة ودعمه لنا بنصائحه وخبرته حفظه الله لأهله. وجميع أساتذة واستاذات ماستر تسيير عمومي.

الى جميع عائلة بلحطام ودويبي. الى كل انسان ساعدني من قريب او من بعيد مواصلة دراستي، الى كل من اعرف دون استثناء.

أسماء بلحطام

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

البسملة.....

آية قرآنية.....

الشكر والتقدير.....

الإهداء.....

فهرس المحتويات.....

فهرس الأشكال.....

مقدمة عامة ..... **أ_د**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية ومصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية.....

تمهيد:..... **02**

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية..... **03**

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التنمية المحلية **03**

المطلب الثاني: مبادئ وركائز التنمية المحلية **05**

المطلب الثالث: التنمية المحلية في مناطق الظل **06**

المبحث الثاني: ميزانية الجماعات المحلية..... **10**

المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية..... **10**

المطلب الثاني: ماهية ميزانية الجماعات المحلية..... **11**

المطلب الثالث: إعداد وتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية..... **13**

المبحث الثالث: مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية..... **16**

المطلب الأول: ماهية تمويل ميزانية الجماعات المحلية **16**

المطلب الثاني: المصادر الداخلية لتمويل ميزانية الجماعات المحلية 17

المطلب الثالث: المصادر الخارجية لتمويل ميزانية الجماعات المحلية 21

خاتمة الفصل 28

الفصل الثاني: دور مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في بلدية برج بوعريريج .....

تمهيد 30

المبحث الأول: تقديم بلدية برج بوعريريج 31

المطلب الأول: التعريف ببلدية برج بوعريريج 31

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي ومناخ بلدية برج بوعريريج 32

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية برج بوعريريج 34

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لميزانية البلدية 36

المطلب الأول: عرض ميزانية البلدية في فترة الدراسة 36

المطلب الثاني: دراسة حالة مصادر تمويل ميزانية البلدية 44

المبحث الثالث: أهم الإنجازات المساهمة في التنمية على مستوى البلدية 48

المطلب الأول: أهم الإنجازات على مستوى البلدية 48

المطلب الثاني: معوقات التنمية في بلدية برج بوعريريج 51

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتفعيل دور مصادر التمويل في تحقيق التنمية المحلية 53

خاتمة الفصل 55

الخاتمة 57

قائمة المصادر والمراجع 62

قائمة الملاحق 66

قائمة المحتويات

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المشاريع التنموية الممولة في مناطق الظل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي	08
02	الهيكل التنظيمي لبلدية برج بوعريريج	35
03	تمثيل بياني لنفقات قسم التسيير لسنة 2022	38
04	تمثيل بياني لنفقات قسم التجهيز والاستثمار لسنة 2022	40
05	تمثيل بياني لإيرادات قسم التسيير لسنة 2022	41
06	تمثيل بياني لإيرادات قسم التجهيز والاستثمار لسنة 2022	43
07	تمثيل بياني لمصادر تمويل ميزانية البلدية خلال سنة 2022	44
08	الضرائب الغير مباشرة لبلدية برج بوعريريج سنة 2022	45
09	الضرائب المباشرة لبلدية برج بوعريريج سنة 2022	47

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المشاريع التنموية الممولة في مناطق الظل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي	09
02	الفرق بين المخطط البلدي للتنمية وباقي المخططات	28
03	نفقات قسم التسيير في الفترة الممتدة من 2021_2022	40
04	نفقات قسم التجهيز في الفترة الممتدة من 2021_2022	42
05	إيرادات قسم التسيير في الفترة الممتدة من2020_2021	42
06	إيرادات قسم التجهيز في الفترة الممتدة من 2020_2021	44
07	مصادر تمويل ميزانية بلدية برج بوعريريج	44
08	الضرائب الغير مباشرة	45
09	الضرائب المباشرة	45

فهرس الجداول والأشكال

مقدمة عامة

1. تمهيد:

يعد موضوع التنمية المحلية من أهم المواضيع المطروحة للنقاش في الآونة الأخيرة، حيث حظي باهتمام متزايد في العديد من الدول، نظرا لما له من انعكاسات جد مؤثرة على التنمية الوطنية، والجزائر كغيرها من الدول تهتم بموضوع التنمية المحلية بمجالاتها المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والادارية. وينعكس هذا الاهتمام من خلال اعتمادها على مبدأ اللامركزية في التسيير والذي يقوم على انتخاب الجماعات المحلية والتي تعتبر الأساس لتحقيق التنمية المحلية، ويظهر لنا ذلك من خلال الصلاحيات الواسعة الموكلة لهذه الجماعات من بينها البلدية. عبر ما تقوم به من اصلاحات تخص الإدارة المحلية عن طريق التشريعات والقوانين الصادرة في هذا الشأن.

فلجأت الدولة لتوفير الامكانيات المادية والبشرية لتجسيد التنمية المحلية، حيث عملت على توفير مصادر تمويل تسمح لها بتحقيق تنمية محلية، من بينها موارد داخلية وموارد خارجية باعتبار أن هذه المصادر لها دور كبير في تلبية متطلبات المجتمع، وقد سعت الدولة إلى وضع تشريعات وقوانين تحدد كيفية تحصيل هذه الايرادات من طرف الجماعات المحلية (البلدية والولاية) وكيفية التصرف واستعمال المساعدات والإعانات المقدمة لها.

2. إشكالية البحث:

تسعى الجماعات المحلية في الجزائر إلى تحقيق التنمية المحلية وهو من أهم أهدافها، باعتبارها جزء أساسي من الدولة حيث تعمل على تحقيق هذا الهدف على المستوى المحلي، وذلك من خلال ما تخصصه لها الدولة في ميزانيتها من مصادر التمويل المخولة لها بموجب القانون، ومنه يمكننا طرح الاشكالية التالية:

-ما هو دور مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية؟

3. الاسئلة الفرعية:

للإجابة على هذا التساؤل يتوجب علينا طرح بعض الاسئلة الفرعية والمتمثلة في:

- ما المقصود بالتنمية المحلية والجماعات المحلية؟
- ماهي مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية؟
- ما مدى مساهمة الجباية المحلية في تحقيق التنمية المحلية ببلدية برج بوعريريج؟
- ما مدى مساهمة إعانات الدولة في ميزانية بلدية برج بوعريريج لتحقيق التنمية المحلية؟
- ما مدى مساهمة القروض في ميزانية بلدية برج بوعريريج لتحقيق التنمية المحلية؟

4. الفرضيات:

انطلاقا من الاشكالية الرئيسية وقصد تسهيل الاجابة على الأسئلة الفرعية السالفة الذكر، حاولنا طرح العديد من الفرضيات كإجابات اولية لتكون منطلق دراستنا والمتمثلة في:

- الجماعات المحلية هي الهيئات التي تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية؛

- الايرادات الجبائية التي يتم تحصيلها من طرف الجماعات المحلية هي مصادر تمويلها؛
- تساهم الجباية المحلية في تحقيق التنمية المحلية بدرجة كبيرة وذلك من خلال المشاريع المنجزة من طرف بلدية برج بوعريريج.
- تساهم إعانات الدولة في تحقيق التنمية المحلية بدرجة كبيرة وذلك من خلال المشاريع المنجزة من طرف بلدية برج بوعريريج.
- تساهم القروض في تحقيق التنمية المحلية بدرجة صغيرة وذلك من خلال المشاريع المنجزة من طرف بلدية برج بوعريريج.

5. الحدود الزمانية المكانية:

لقد تم القيام بالدراسة ببلدية برج بوعريريج من خلال استظهار مصادر تمويل الجماعات المحلية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية، حيث خصت فترة الدراسة سنة 2022.

6. أهمية الموضوع:

يستمد هذا الموضوع أهميته من الدور الذي تلعبه مصادر التمويل المحلية في المساهمة في تنمية الجماعات المحلية من ولاية وبلدية، وللنهوض بأدائها لمواجهة كل حاجياتها المتعددة وضمان سيرها بشكل فعال.

7. أهداف الموضوع:

يهدف الموضوع الى تحقيق ما يلي:

- دراسة الجماعات المحلية بالتعرف على أهدافها والركائز التي تقوم عليها.
- دراسة مفهوم التنمية المحلية ومعرفة مبادئها وأبعادها خاصة في مناطق الظل.
- دراسة ومعرفة البلدية في التنظيم الاداري الجزائري.
- إبراز مختلف مصادر التمويل التي تستخدمها البلدية من أجل الارتقاء بالتنمية المحلية في ميزانيتها.
- إبراز اهم الانجازات التنموية المحققة من طرف الجماعات المحلية.
- إبراز اهم المعوقات التي تواجه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية.

8. أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة اسباب لاختيار الموضوع ويمكن تحديدها من خلال ما يلي:

أ. أسباب موضوعية:

- الأهمية الكبيرة لعمل الجماعات المحلية في تسيير مختلف جوانب المجتمع.
- إثراء الدراسات المتعلقة بالجماعات المحلية والتنمية المحلية.
- الاهتمام الكبير للدولة بالتنمية المحلية خاصة مناطق الظل من أجل تحسين ظروف الحياة.

ب. أسباب ذاتية:

- الاهتمام بموضوع الجماعات المحلية كرغبة وميول ذاتي.
- حيوية موضوع التنمية المحلية.

9. منهج الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا على منهج الوصفي التحليلي تحقيقا لهدف البحث، وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وحدوده، والإلمام بكل جوانبه، واختبار صحة الفرضيات السابقة من ضوء ما توفر لنا من بيانات. فالمنهج الوصفي يصف أجزاء الدراسة، من خلال إعطاء صورة واضحة سهلة الفهم. أما التحليلي يزيد من تبسيط وتحليل الدراسة، من خلال بيانات وأرقام يمكن صياغتها في شكل جداول وأشكال، تعطي لدراسة مزيد من الفهم والإثراء.

10. صعوبات الدراسة:

أهم الصعوبات التي صادفت انجاز هذا الموضوع: الصعوبة المرتبطة بدراسة الحالة بحيث تتطلب صبرا وجهدا كبيرين لكي يتحصل الباحث على ما يريده من معلومات.

11. تصميم الدراسة:

لقد تم تقسيم الموضوع الى فصلين، يتضمن كل فصل عدة مباحث كل مبحث يتفرع الى عدة مطالب حيث جاء تقسيمه على النحو التالي:

الفصل الاول: تم تخصيص هذا الفصل لمعرفة الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية ومصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية، حيث قسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث بدانا بالتطرق الى ماهية التنمية المحلية، مفهومها، مبادئها والركائز التي يقوم عليها مع الاشارة الى التنمية المحلية في مناطق الظل. بعدها تطرقنا الى ميزانية الجماعات المحلية، مفهوم الجماعات المحلية وميزانيتها مع اعداد وتنفيذ ميزانية. ثم اخيرا تطرقنا الى مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية، اهم مصادر تمويلها الداخلية منها والخارجية.

الفصل الثاني: تمحور حول دراسة حالة خاصة ببلدية برج بوعريريج، حيث تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث قمنا من خلالها بالتعريف بالبلدية ثم تطرقنا الى دراسة تحليلية لميزانية البلدية لفترة الدراسة وفي الختام تم تسليط الضوء على واقع اهم الانجازات المساهمة في تحقيق التنمية واهم معوقاتها، مع اقتراح بعض الحلول لتفعيل دور مصادر التمويل في تحقيق التنمية المحلية. وصولا بخاتمة الموضوع وما تم التوصل اليه واقتراحات وحلول عملية لإثراء الموضوع مستقبلا.

12. دراسات سابقة:

- **دراسة محلابي علي(2017_2018) جامعة أكلي محمد أولحاج _بويرة_**

تناول الباحث موضوع **مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية**، وكانت إشكاليته الرئيسية "كيف تساهم مصادر التمويل للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية؟ ومن خلال دراسته توصل إلى أن

الجماعات المحلية تعد الركيزة الأساسية والمحرك القاعدي لعجلة التنمية في البلاد، ونظرا لأهميتها الكبيرة أصدرت الدولة الجزائرية العديد من القوانين والتشريعات من أجل تحسين عملها وتصحيح الاختلالات الموجودة بها كونها همزة وصل بين السلطة المركزية والمواطنين فهي تلعب دوران أساسيان، حيث تقوم تدور تمثيل السلطة المركزية من خلال تنفيذ القرارات والمشاريع وحماية الأملاك العمومية من جهة والاهتمام بمتطلبات واحتياجات المواطنين من جهة أخرى.

- **دراسة أمال رزام (2016_2017) جامعة العربي بن مهيدي _أم البواقي_**

تناولت الباحثة موضوع **دور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية** وكان تساؤلها الرئيسي: كيف تساهم الجباية في تمويل وتنمية الجماعات المحلية؟ ومن خلال دراستها توصلت إلى أن الجباية المحلية تساهم بشكل كبير في تمويل ميزانية الجماعات المحلية من خلال مجموعة من الرسوم والضرائب التي يتم تحصيلها لفائدة الجماعات المحلية والتي تعمل على استغلالها من أجل تطوير وزيادة المشاريع التنموية.

- **دراسة فتيحة كرمية (2020_2021) جامعة محمد البشير الإبراهيمي _برج بوعريريج_**

تناول الباحثة موضوع **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل** وكان تساؤلها الرئيسي: كيف تساهم الجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية في تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل؟ ومن خلال دراستها اتضح أن الجماعات المحلية لها دور كبير في تحقيق التنمية المحلية حيث تعتبر أحد أهم الأدوات في تحقيق الاستقرار والأمن على مستوى الأقاليم المحلية، بحيث تهدف لخدمة الأفراد وتحسين الإطار المعيشي لهم عبر توفير الخدمات الضرورية وأدنى متطلبات الحياة من كهرباء وغاز ومياه صالحة للشرب ومراكز صحية وتعليم وغيرها من الحاجات الضرورية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

ومصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية

تمهيد:

لقد شهد موضوع التنمية المحلية اهتماما كبيرا وينعكس هذا الاهتمام من خلال اعتمادها على مبدأ اللامركزية والذي يقوم على وجود جماعات محلية منتخبة. وحتى تكون هناك تنمية محلية لجأت الدولة إلى تسخير الإمكانيات المالية والبشرية الضرورية حيث عملت على توفير مصادر تمويل تمكنها من استحداث التنمية، ومن بين هذه الموارد ما هو داخلي متعلق بالإيرادات الجبائية والغير جبائيه، أو ما هو خارجي يتمثل في الإعانات والقروض المخصصة لتمويل الجماعات المحلية باعتبار أن هذه المصادر تلعب دورا في تحقيق التنمية. وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

المبحث الثاني: ميزانية الجماعات المحلية

المبحث الثالث: مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

يحتل موضوع التنمية المحلية مكانة أساسية في اهتمامات الباحثين والدول لما لها من أهمية، ومنه فسنقوم في هذا المبحث بالتعريف بالتنمية المحلية، وأهميتها ومبادئها كما سنتطرق إلى التنمية المحلية في مناطق الظل في الجزائر أهم الصعوبات التي تواجهها من خلال ثلاث مطالب.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التنمية المحلية

سنتطرق إلى مفهوم التنمية المحلية أهميتها ونبرز أهم خصائصها

أولا: مفهوم التنمية المحلية

عرفها الدكتور فاروق زاكي أنها تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما: مساهمة الأهالي في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيره بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.[1]

كما تعرف بأنها: الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن يقل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة وتعزيز الجهود لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة وبالحلول الذاتية لسد الثغرات التي تبدو على مستوى هذا الحد مما لا تسعفها موارد الدولة.[2]

كما تعرف كذلك أنها: مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محدودة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية[3].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المحلية هي القدرة على الاستفادة من المصادر المادية والبشرية المتوفرة، وزيادة تلك الموارد كما ونوعا وتطويعها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، مع ضمان استدامة هذه المصادر.

وللتنمية المحلية العديد من الخصائص تتمثل في[4]:

- **التنمية عملية مقصودة ومخططة:** هي مجموع الوسائل والطرق لتحسين الظروف بأنواعها، وفق سلم زمني محدد يعتمد على مخطط بعيد أو قصير المدى بغية ترقيتها.
- **التنمية عملية مستمرة:** الغاية منها سيرورة وديمومة تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع على أساس الوسيلة الإيجابية في ترقية وضمان ومواصلة المسيرة للأجيال المقبلة.

---

[1] جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص17

[2] أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمع المحلي، الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، نماذج الممارسة، المكتب الجامعي الحديث**، الإسكندرية، ص34

[3] ألبستي وسيلة، **التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار الأيتام للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2018، ص53

[4] أحمد شريفي، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2009_2010، ص14

- **التنمية عملية ديناميكية:** وهي وسيلة فعالة وناجحة في ترسيخ التطور والبناء المتقدم داخل الإقليم الواحد[1]
- **التنمية عملية ضرورية للتغيير المنظم:** هي الطريقة التي تطوي في طياتها البديل الحاسم في جميع المجالات وعلى رأسها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وكذا ترقية القدرات والسلوكيات الانسانية[2].
- **التنمية المحلية عملية نظامية:** تتم عمليات التنمية بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات مختصة، فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور: المدخلات، العمليات والمخرجات.

ثانيا: أهداف التنمية المحلية

تسعى التنمية المحلية لتحقيق الأهداف التالية:[3]

- توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها إقليم الدولة عموما؛
- تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرات الفردية والجماعية من مختلف المناطق في المجالات التنموية بكافة أبعادها ومستوياتها المحلية والقومية؛
- التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية بين مختلف المناطق في الدولة
- استثمار الإمكانيات البشرية والمادية والمحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها؛
- تعزيز التعاون بين المحليات من جهة وبينها وبين الجهات المركزية من جهة أخرى؛
- المحافظة على الاستقرار والأمن المحلي بشكل مترابط مع إمكانيات الدفاع القومي؛

[1] سليمة بوزيد، **التضخم الإداري والتنمية المحلية**، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، بسكرة، 2004، ص45

[2] وفاء شيعاوي، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص23

[3] حنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 02 ، 2011،

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المحلية وركائزها

تقوم التنمية المحلية على عدة مبادئ وركائز

أولا: مبادئ التنمية المحلية

هناك مبادئ عامة تتصل بالتنمية وإذا لم تتوفر هذه المبادئ فستفقد التنمية ركائز تحقيق أهدافها وتتمثل هذه المبادئ في:

1. **مبدأ الشمولية:** يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.[1]
2. **مبدأ التكامل:** هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر.[2]
3. **مبدأ التوازن:** يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل منها.[3]
4. **مبدأ التنسيق:** يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف[4]

ثانيا: ركائز التنمية المحلية

للتنمية المحلية ركائز مهمة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية وهي:

1. **المشاركة الشعبية:** يجب أن يشارك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستثمار.
2. **تكامل مشاريع الخدمات:**

يجب أن يكون تكامل بين مشاريع الخدمات داخل المجتمع بحيث لا نجد نوعا من التناقض والتضاد في تقديم هذه الخدمات.[5]

---

[1] ، عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص67

[2] **مرجع نفسه**، ص68_69

[3] السبتي وسيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص56

[4] مرجع نفسه، ص56

[5] **مرجع نفسه**، ص57

3. **الإسراع إلى الوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع:**

ويكون ذلك عن طريق وضع برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج، واختيار مشروعات قليلة التكاليف وذات عائد سريع والتي تسدد في نفس الوقت حاجات اجتماعية فائتة.

4. **الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع كانت مادية أو بشرية:**

تعتبر من أساليب التغير الحضاري باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة وذلك باستخدام الموارد المتاحة، ويؤدي ذلك إلى تقليل تكلفة المشروعات ويعطيها مجالات وظيفية أوسع.

المطلب الثالث: التنمية المحلية في مناطق الظل في الجزائر

إن السياسات والبرامج التي انتهجتها الجزائر في إطار التنمية الريفية بمختلف مراحلها، قد أدت إلى تغيير صورة الأقاليم الريفية وإحداث مشاريع تنموية لعدد كبير من مناطق الظل، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المحلية.

أولا: مفهوم وخصائص مناطق الظل

1. مفهوم مناطق الظل

هي تلك المناطق النائية والمعزولة والمهمشة والمحرومة من التنمية، وتتميز هذه المناطق بطبيعة موقعها الجغرافي كونها مناطق جبلية أو سهبية أو صحراوية أو مناطق حدودية مع الدول المجاورة أو مناطق في الحدود بين الولايات، كما تعد هذه المناطق طاردة للسكان لغياب البنى التحتية من شبكات الطرق البلدية والمسالك الريفية. وكذا الربط بين بشبكات الكهرباء والغاز الطبيعي ونقص أو انعدام المياه الصالحة للشرب، إضافة إلى عدم وجود مدارس ومرافق صحية نهائيا أو موجودة لكنها مغلقة. كل هذه المعطيات أدت إلى غياب عدالة الإقليم وخلل واضح في التوازن الإقليمي[1].

2. خصائص مناطق الظل

- غياب فرص التنمية بسبب نقص الموارد الاقتصادية، عدم استغلالها بصورة جيدة؛
- تعيش مناطق الظل في عزلة من الحضارة وعدم رضا المواطنين على أداء المنتخبين؛
- انتشار التسرب المدرسي وعمالة الأطفال دون السن القانونية وفي أشغال شاقة دون تأمين؛
- الكثافة السكانية وغياب فرص العمل؛
- السكن الهش والغير اللائق؛
- غياب الإعلام للتعريف بالظروف القاهرة التي تعيشها مناطق الظل؛

[1] صابر بن معتوق، **قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020_2024**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 01، ص284

ثانيا: جهود الجزائر في تنمية مناطق الظل

أوضح إبراهيم مراد مستشار رئيس الجمهورية في مقابلة مع الإذاعة الجزائرية أنه تم إحصاء 13587 منطقة ظل يقطن فيها أكثر من 8 مليون نسمة، مضيفا أن هذه الأرقام تحتم علينا الاعتناء بهذه المناطق وسكانها في ظل الجزائر الجديدة. كما كشف أن عملية النهوض بمناطق الظل تحتاج إلى 480 مليار دينار لتمويلها موضحا أن مهمة التكفل بها تسير بخطى ثابتة بفضل تضافر جهود الجميع التي سمحت بتمويل 14577 مشروع بمبلغ مالي يتجاوز 206 مليار دينار وهو ما يمثل حسبه نسبة 43 بالمائة فقط من البرنامج الإجمالي وإنجاز 8905 مشروع خلال السنة أي 62 بالمائة من المشاريع التي تم تمويلها بغلاف مالي قدره 99 مليار دينار، وفي انتظار استلام 2321 مشروع لا يزال قيد الإنجاز كاشفا أنه خلال سنة 2021 سيتم الانطلاق في تجسيد 3351 مشروع جديد.

والهدف من هذه المشاريع هو فك العزلة عن هذه المناطق، والذي لن يكون أيضا بإنشاء الطرقات وفي هذا الصدد تم إنجاز 1323 كلم جديدة وإعادة تأهيل 2800 كلم، كما تم فتح مسالك ريفية بالمناطق الغابية بطول 884 كلم كما تم إنجاز 2700 كلم من الشبكات المائية مع إعادة تأهيل 495 كلم من الشبكات القديمة وهو ما سمح بربط 173 ألف منزل.

وفيما يخص تمدرس التلاميذ تم إنشاء 175 قسم جديد وأعيد الاعتبار إلى 298 مدرسة بالإضافة إلى 84 مطعما مدرسيا جديدا وإعادة تأهيل 51 مطعما ودعم حظيرة النقل المدرسي [1]

ثالثا: المشاريع التنموية في مناطق الظل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020_2024)

يمكن ذكر عدد المشاريع الموجهة للتنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل حسب مختلف القطاعات، والتي تتوفر على التمويل ضمن مخطط برنامج الانعاش الاقتصادي في الجدول التالي:

[1] https : //www.proquest. Com/docview/2506241350/fulltext/22D53A94C91040D5PQ

الجدول 01: المشاريع التنموية الممولة في مناطق الظل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي

	العدد	المبالغ (مليار دينار)
التزويد بمياه الشرب	2565	33.66
الصرف الصحي	1737	24.69
الربط بالكهرباء	1352	16.77
التزويد بالغاز	998	23.96
تحسين ظروف التمدرس	1436	11.49
النقل العمومي	41	0.39
فك العزلة	3216	67.73
الإنارة العمومية	693	4.75
فضاء الألعاب	356	3.27
مكافحة زحف الرمل	3	0.058
التغطية الأمنية	66	0.63
المخاطر الطبيعية	114	1.26
الصحة الجوارية	364	3.27
المجموع	12941	191.928

المصدر: صابر بن معتوق، **قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020_2024**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 01، ص284

الشكل رقم 01: شكل بياني يمثل المشاريع التنموية الممولة في مناطق الظل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي

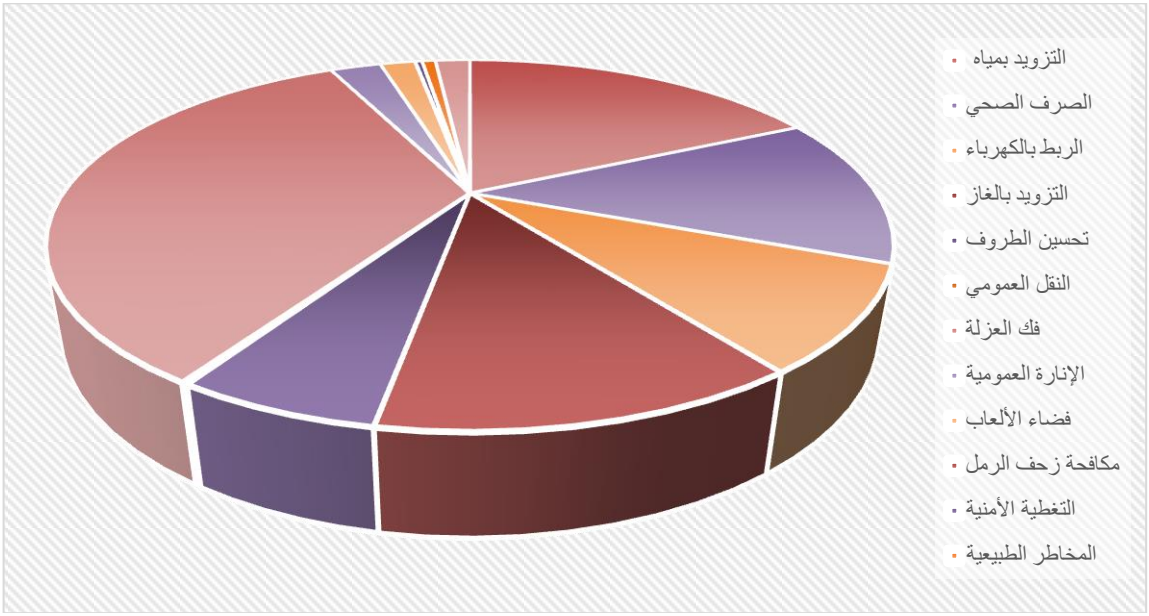

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني توجه الجزائر نحو الاهتمام بمناطق الظل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020_2024) حيث سطرت إنجاز 12841 مشروع تنموي يتوفر على تمويل بقيمة 188.42 مليار دج، إلى

جانب 19859 مشروع تنموي بمبلغ قدره 292 مليار دج ولكن التمويل في الوقت الحالي غير متوفر، كما نلاحظ أن القطاع الخاص بفك العزلة عن مناطق الظل أخذ حصة الأسد من مجموع المشاريع التنموية الأخرى، حيث احتل المرتبة الأولى ب3216 مشروع ثم تأتي القطاعات الأخرى (القطاع الخاص بالتزويد بمياه الشرب ب2465 مشروع ثم القطاع الخاص بالصرف الصحي ب1737 مشروع وأخيرا القطاع الخاص بمكافحة زحف الرمال ب3 مشاريع فقط)

رابعا: أهداف مشاريع مناطق الظل

حرصا على ترقية مناطق الظل اقترحت الحكومة إعداد وتنفيذ مشاريع تنموية متكاملة تكتسي طابعا اجتماعيا واقتصاديا، وهذا من أجل تحقيق أربعة أهداف استراتيجية وهي:

1. القضاء على عزلة السكان الذين يعيشون في مناطق مبعثرة ومعزولة؛
2. تزويد السكان بمياه الشرب والكهرباء والغاز؛
3. تحسين ظروف التمدرس وتقديم الخدمات المتعلقة بصحة الشباب وتفتحهم؛
4. تنويع القدرات الاقتصادية للمناطق المعزولة من أجل توفير مناصب شغل وفرص عمل.

المبحث الثاني: ميزانية الجماعات المحلية

الجماعات المحلية هي وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد أوكل لها المشرع مهمة تمثيل الدولة على المستوى المحلي وزودها بميزانية تتكون من إيرادات ونفقات لأداء مهامها على أحسن وجه.

المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية

الجماعات المحلية جزء لا يتجزأ من الدولة وأسلوب من أساليب التنظيم الإداري وقد أشار المشرع إلى أن الجماعات المحلية هي البلدية والولاية وتتمتع كل منهما بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

عرفت على أنها: مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي[1]، وأسلوب من أساليب تنظيم الدولة من شأنه تحقيق اللامركزية ويتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي، قد تكون منتخبة أو معينة وتباشر اختصاصها عن طريق النقل أو التفويض.

كما عرفت أنها: هي أسلوب إداري يتم من خلاله تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، يشرف على إدارة كل هيئة محلية تمثل الإدارة العامة على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية[2]

وتعرف أيضا: هي وحدات جغرافية مقسمة في إقليم الدولة وهي وحدات مستقلة في الولايات والمدن، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتولى إدارة الشؤون المحلية وفي الجزائر يطلق اسم الجماعات المحلية على الولايات والبلدية:

1. **الولاية:** هي هيئة لامركزية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وهي تمثل أيضا التنظيم الإداري للدولة، وتساهم في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين. وتتمتع بعدة خصائص أهمها[3]:

- للولاية شخصية معنوية (اعتبارية)؛
- تتمتع بالاستقلالية المالية؛
- مقاطعة لامركزية، وتحت إشراف السلطة المركزية؛

[1] عثمان عزيزي، **دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية**، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2008، ص25

[2] صالح ساكري، **المعوقات التنظيمية وأثرها على الجماعات المحلية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة باتنة، 2008، ص16

[3] أبو منصف، **مدخل للتنظيم والمالية العامة**، دار المحمدية، الجزائر، 2002، ص42

- همزة وصل بين الجماهير والسلطة العليا؛

2. **البلدية:** هي خلية أساسية في تنظيم البلاد، وهي الجماعة المحلية القاعدية للدولة محدودة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وبذلك فإنها قاعدة لامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في الشؤون العامة وتمثل جوهر الديموقراطية المحلية والديموقراطية التشاركية. وتتميز بمجموعة من الخصائص[1]:

- جماعة إقليمية أي توجد لها اختصاصات داخل رقعة جغرافية معينة؛
- وحدة أساسية وهي أصغر جزء في التقسيم الإقليمي؛
- تتمتع بالشخصية المعنوية ومستقلة عن كل من الولاية والدولة؛
- تحدث بموجب قانون وتلغى بموجب قانون؛

المطلب الثاني: ميزانية الجماعات المحلية

تعتبر ميزانية الجماعات المحلية معيارا ومؤشرا فعالا، إذ من خلالها يظهر عمل هذه الهيئات ومدى قدرتها على التسيير، فهي وثيقة تبين مجموع النفقات المراد إنفاقها ومجموع الإيرادات المراد تحصيلها، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: تعريف ميزانية الجماعات المحلية

قبل التطرق لتعريف ميزانية الجماعات المحلية وجب أولا تعريف الميزانية العامة للدولة، حيث تعرف أنها تقدير ميزانية لدولة ما وبترخيص وبشكل تشريعي بقانون المالية الذي يترجم الأهداف الاقتصادية والمالية للحكومة، والميزانية تتألف من مجموعة حسابات التي ترسم لسنة مالية واحدة جميع الموارد والأعباء الدائمة للدولة.

بالنسبة لتعريف ميزانية البلدية: تعرف بأنها ميزانية الإدارة المحلية وهي المنهاج الحقيقي للإدارة المحلية التي تريد تطبيقية خلال سنة معينة، وهي بذلك تعكس الخطط والاتجاهات من أجل تحقيق احتياجات ورغبات المواطنين[2].

أما ميزانية الولاية فتعرف بأنها وثيقة مالية تظهر في جانبها التقديرات الخاصة بمصروفات ومداخيل الولاية بمعنى أنها بيان تفصيلي لمجموعة ما تنفقه الولاية وما تحصله من مبالغ مالية لفترة زمنية عادة ما تكون سنة.

[1] محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري (التنظيم الإداري، النشاط الإداري)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص40

[2] عبد القادر لمير، **الضرائب المحلية ودورها في تمويل الجماعات المحلية**، شهادة ماجستير جامعة وهران 20142013.ص54

من التعريفين السابقين لميزانية البلدية والولاية نستنتج أن ميزانية الجماعات المحلية هي عبارة عن وثيقة تقدر النفقات والإيرادات النهائية للجماعات المحلية، وترخص لها لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، وهي أداة فعالة لتسيير مصالح الجماعات المحلية بما يحقق أهدافها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

ثانيا: مبادئ ميزانية الجماعات المحلية

1. مبدأ السنوية:

تعتبر الميزانية عمل تقديري للإيرادات والنفقات لمدة سنة وذلك لأنها تتبع مبدأ سنوية الضريبة التي تقتطع لمدة 12 شهرا، إلا أن عملية التنفيذ تمتد إلى ما فوق السنة المدنية وهذا ما يميز مبدأ سنوية الميزانية المحلية، وهناك استثمارات تتجاوز السنة بحكم حجمها ومدة إنجازها ولذلك يلجأ المنتخبون إلى القيام بإسقاط النظام المالي في إطار برمجة الأهداف المراد تحقيقها[1].

2. مبدأ وحدة الميزانية:

ويقصد بذلك أن تدرج كافة الإيرادات والنفقات المتعلقة بكافة المصالح التابعة للدولة في ميزانية واحدة، مما يسهل عرض الميزانية في أبسط صورة ممكنة مما يمكن يسهل التعرف على المركز المالي للدولة، ويمكن أن تشمل الميزانية على وثائق متعددة[2].

3. مبدأ الشمولية:

ينص هذا المبدأ أن تدرج في الميزانية العامة جميع الإيرادات والنفقات مهما كانت أنواعها دون إجراء أية مقاصة بينهما. فتظهر الميزانية المحلية للمجالس المنتخبة كافة الإيرادات والنفقات لتقوم بالمصادقة على الميزانية السنوية الإضافية، في إطار المعلومات المالية المدعمة بكامل الالتزامات المالية.

4. مبدأ التوازن:

حسب المادة 183 من قانون البلدية، لا يمكن التصويت على الميزانية إذا لم تكن متوازنة أو إذا لم تنص على النفقات الإجبارية، وبالتالي يجب على الجماعات المحلية أن تتبنى ميزانية متوازنة أي أن جملة النفقات المسجلة يمكن تغطيتها بمجموع مختلف الإيرادات التي تتحصل عليها.

---

[1] لمير عبد القادر، **الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001_2002، ص152

[2] لخضر عبيرات، **مكانة الضرائب والرسوم ضمن ميزانية الجماعات المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2009_2010، ص27

5. مبدأ الفصل بين الآمر بالصرف والمحاسب العام:

تتنافى وظيفة الآمر بالصرف مع وظيفة المحاسب العام، فالآمر بالصرف يقوم بالحساب الإداري والمحاسب العمومي حساب التسيير من جهة ومن جهة أخرى يكون رئيس المجلس الشعبي البلدي وأمين خزينة البلدية[1].

ثالثا: أنواع ميزانية الجماعات المحلية: لميزانية الجماعات المحلية أنواع منها[2]:

1. الميزانية الأولية

هي الوثيقة الأساسية تحتوي على تقديرات الإيرادات والنفقات لسنة مالية مدنية، وتعد قبل السنة المالية بتاريخ 31أكتوبر، وهي وثيقة تقديرية تحتوي على إيرادات ونفقات تقديرية ويتم تعديلها خلال السنة تبعا لنتائج السنة السابقة عن طريق الميزانية الإضافية.

2. الميزانية الثانوية

نتيجة ظهور نفقات جديدة وطول فترة المصادقة على الميزانية الأولية وظهور إيرادات جديدة يتم إعداد هذه الوثيقة التعديلية والتكميلية للميزانية الأولية وهي ميزانية ترحيل نتائج الميزانية السابقة التي تظهر في الحساب الإداري وهي تحتوي على تعديلات بالزيادة أو بالنقصان للإيرادات أو النفقات المتوقعة في الميزانية الأولية.

3. الحساب الإداري

يعتبر حوصلة للميزانية الأولية والميزانية الإضافية، يمكن من خلاله معرفة مدى تقدم المشاريع اللازم إنجازها طيلة سنة. يحتوي على التحديدات والإنجازات وكذا بواقي الإنجاز وكذا الفائض المرحل الذي يجب ترحيله إلى الميزانية الإضافية.

المطلب الثالث: إعداد وتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية

تقوم الجماعات المحلية بإعداد ميزانيتها ومن ثم تنفيذها بعد المصادقة عليها

أولا: إعداد ميزانية الجماعات المحلية

1. تحضير ميزانية الجماعات المحلية

يرتكز إعداد ميزانية الجماعات المحلية على تطبيق القواعد الفنية بخصوص تقدير الموارد والنفقات بالنسبة لسنة ما، وتناط مهمة إعداد الميزانية إلى رئيس مجلس الجماعة بمساعدة مكتب المجلس حيث يحدد الاختيارات الأساسية والخطوط العامة التي يتعين توخيها خلال مراحل الإعداد. ويشرع في إعداد الميزانية بداية من شهر ماي

[1] المادة 55 من **القانون رقم 90_21** المؤرخ في 15أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية

[2] لخضر مرغاد، **واقع المالية المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000، ص55

2. الاقتراع على ميزانية الجماعات المحلية

بمجرد اتمام إعداد الميزانية يتولى رئيس الجماعة المحلية عرضها على اللجان وخاصة اللجنة المالية وذلك بقصد دراستها وإبداء الملاحظات حولها ثم يقع النظر فيها من طرف المكتب البلدي في قراءة أخيرة قبل التداول في شأنها من طرف المجلس، وأخيرا يتم الاقتراع عليها من طرف هذا الأخير ضمن شروط ومواعيد محددة قانونيا. غير أنه يمكن للجماعات عقد جلسات خاصة لدراسة الميزانية.[1]

3. المصادقة على ميزانية الجماعات المحلية

إذا كان المبدأ أن تنفذ مداولات المجالس الشعبية المحلية بعد 21 يوم من تاريخ إيداعها لدى السلطة الوصية، فإن المداولات المتعلقة بالميزانيات والحسابات لا تنفذ إلا بعد المصادقة عليها من السلطة الوصية. وهكذا تكون الميزانية المحلية قابلة للتنفيذ إلا بعد المصادقة التي تهدف إلى تمتيع السلطة الوصية بصلاحية مراقبة مضمون هذه الميزانية[2]. بعد الإحراز على المصادقة يسلم رئيس الجماعة المحلية نسخة أصلية من الميزانية إلى المحاسب وكذلك مراقب المصارف العمومية قبل الشروع في الإنجاز وذلك حسب النموذج الخاص بكل صنف من الجماعات المحلية، حيث تم ضبط ثلاث نماذج:

1. **نموذج العدد 1** يخص البلديات التي يصادق على ميزانيتها الوالي؛
2. **نموذج العدد 2** يخص البلديات التي يصادق على ميزانيتها وزير الداخلية والمالية؛
3. **نموذج العدد 3** يخص المجالس الجهوية؛

ثانيا: تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية

بعد إعداد ميزانية الجماعات المحلية يتم تنفيذها وفق عمليات محددة وهي:

1. **تنفيذ نفقات ميزانية الجماعات المحلية:** والتنفيذ يكون بين المرحلتين الإدارية والمحاسبية[3]:

أ. **المرحلة الإدارية:** تكون من اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي والوالي بصفتهما الآمرين بالصرف وتنفذ هذه المرحلة عبر ثلاث فترات وهي:

- **الالتزام بالنفقة:** هو التصرف الذي بمقتضاه تنشأ الجماعة المحلية التزاما ينشأ عنه عبئ أو نشوء دين قد يكون مصدره التزام إرادي مثل شراء معدات أو لوازم للجماعات المحلية، أو التزام لا إرادي ينشأ عن طريق الارتباط بالنفقة وذلك نتيجة واقعة معينة يترتب عليها التزام الجماعة المحلية بإنفاق مبلغ ما مثل تسبب سيارة البلدية في إصابة مواطن في هذه الحالة يكون الالتزام لاإرادي[4].

---

[1] الطاهر زروق، **مرجع سبق ذكره**، ص09

[2] يلس شاوش بشير، **المالية العامة (المبادئ العامة وتطبيقاتها في الجزائر)**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2012، ص167

[3] **مرجع نفسه**، 2007، ص200

[4] **مرجع نفسه**، ص200

- **التصفية:** بناء على نص المادة 20 من قانون 21/90 تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية[1].
- **الأمر بصرف النفقة:** هو عبارة عن قرار يتلقى بموجبه المحاسب العمومي الأمر بدفع النفقة التي كانت محل الالتزام حسب المادة 21 من قانون المحاسبة العمومية[2].

ب. المرحلة المحاسبية: هي المرحلة الأخيرة من مراحل صرف النفقة العامة، تنفذ هذه المرحلة من طرف المحاسب وأمين حزينة الولاية بصفتهما محاسبين عموميين

- **دفع النفقة:** بناء على نص المادة 22 من القانون 21/90 يعد الدفع الإجراء الذي يتم بموجبه إجراء الدين العمومي[3]

2. تنفيذ إيرادات الجماعات المحلية: إن إيرادات البلدية والولاية مختلفة ومتنوعة بحيث يقوم الآمر بالصرف بإصدار سندات الإيرادات إلى المحاسب العمومي تحمل المعلومات المتعلقة بتطبيق الإجراء ويمر تنفيذ الجماعات المحلية بمرحلتين هما:

أ. **المرحلة الإدارية:** وتتمثل في:

- **الإثبات:** تتعلق بنشأة الحقوق ومعاينتها ويكون ذلك على عاتق إدارة البلدية، أو من قبل إدارة الدولة، وتتم عن طريق إجراءات الإثبات.
- **التصفية:** وهي تحديد مبلغ الدين المستحق للجماعة المحلية والقابل للتحصيل وإجراءات إثبات وتصفية الإيرادات مبدئيا وقانونيا من اختصاص الآمر بالصرف

ب. **المرحلة المحاسبية: تتمثل في**

- **التحصيل:** يقوم المحاسب العمومي بمراقبة شرعية عملية تحصيل المبلغ المحدد في السند، وهناك بعض الإيرادات التي يمكن تحصيلها دون إرسال السند وهي الإيرادات التي تدفع نقدا.

[1] المادة 20 من **قانون 90_21**، المؤرخ في 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، ص1133.
[2] المادة 21 من **القانون السابق**، ص1133
[3] المادة 22 من **القانون السابق**، ص1133

المبحث الثالث: مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية

تعتبر الجماعات المحلية النواة الأساسية في الدولة وجزء لا يتجزأ منها. إضافة الى أنها أحد أهم مقومات نجاح المشاريع التنموية القائمة في المجتمع كونها مجالس منتخبة لها استقلالية مالية وإدارية عن السلطة المركزية وذلك قصد تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها. وتحقيق هذه الأهداف يتوقف لحد كبير على المصادر المالية بحيث كلما زادت هذه المصادر كلما تمكنت الجماعات المحلية من ممارسة وظائفها بأكبر كفاءة ممكنة، ومن بين هذه المصادر نجد المصادر الداخلية وتلجأ عند عجزها عن تلبية حاجيات بواسطة مواردها الداخلية إلى موارد خارجية.

المطلب الأول: ماهية تمويل ميزانية الجماعات المحلية

أولا: مفهوم التمويل

يعرف التمويل على أنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال وتقسيمها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة[1].

ويعرف أيضا أنه مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل لتغطيتها[2].

وهو أيضا تلك الوظيفة الإدارية في المؤسسة التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر تمويل مناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة المختلفة مما يساعد على تحقيق أهدافها.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة ويكون ذلك إما داخليا أو خارجيا.

ثانيا: تمويل ميزانية الجماعات المحلية

1. مفهوم التمويل المحلي

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، وهو كل الموارد المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تعظم استقلالية الجماعات المحلية عن الحكومة المركزية[3].

تتمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري يوجب الاعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة، وهذا يعني أنه عليها توفير الموارد المالية الخاصة بها تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة إليها

[1] محمد العربي ساكر، **محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008، ص14

[2] مرجع نفسه، ص15

[3] عادل محمد حمدي، **الاتجاهات المعاصرة في نظام الإدارة المحلية**، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987، ص82

وإشباع حاجات المواطنين، بالإضافة إلى ذلك فإن الاستقلالية المالية للجماعات المحلية تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي[1].

للتمويل المحلي دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق:

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع؛
- توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة؛
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد؛
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة؛
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الظروف المعيشية؛

2. خصائص التمويل المحلي:

للتمويل المحلي خصائص يمكن أن نجملها على النحو التالي:

- **التمويل المالي ظاهرة متشعبة:** لا يمكن أن نعتبر التمويل المحلي أنه ظاهرة مالية فقط، بل هو متعدد الجوانب ويبين مدى استقلالية الجماعات المحلية عن السلطات المركزية وسيادتها في صنع القرار المحلي ورسم السياسة الخاصة بها.

- **ضعف التمويل المحلي:** يتميز التمويل المحلي بضآلة موارده وهذا الأمر جعل الجماعات المحلية في عجز دائم عن القيام بمهامها بأكمل وجه. ويعود هذا الجمود إلى قلة مصادر التمويل وضعف حصيلة هذه الموارد.

المطلب الثاني: المصادر الداخلية لتمويل ميزانية الجماعات المحلية

تتمثل المصادر الداخلية لتمويل ميزانية الجماعات المحلية في مختلف الرسوم والضرائب الموجهة كليا إلى هذه الجماعات، وأخرى تتشارك فيها مع الدولة لكن بنسب متفاوتة وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

أولا: الضرائب والرسوم العائدة للبلدية فقط

1. الرسم العقاري:

أسس الرسم العقاري في الجزائر بموجب الأمر رقم 83/67 الصادر في 1967/06/02 المتضمن للقانون المعدل والمكمل لقانون المالية 1967 في المواد 28 إلى 33 حيث جاء هذا الرسم تعويضا لمجموعة من الرسوم تحص العقار وهي:

- الرسم العقاري على الملكيات المبنية؛
- الرسم العقاري على الملكيات الغير مبنية

[1] عبد السلام العياضي، **التنمية المحلية والفوارق المجالية لإقليم شلغوم العيد**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008_2009، ص27

- الرسم على القمامة للبلديات التي توجد بها مصلحة رمي القمامة؛
- رسم الصب في مجال صرف المياه؛
- الرسم العقاري القديم؛

2. الرسم على التطهير:

أدرج هذا الرسم لدعم موارد الجماعات المحلية من خلال إنشاء ضرائب جديدة ترفع من المستوى المالي وخفض العجز المالي للبلديات التي تشتغل فيها مصلحة رمي القمامة المنزلية وذلك على الملكية المبنية، وأسس رسم التطهير بموجب القانون رقم 12/80 الصادر في 1980/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1981، ثم جاءت المادة 30 من قانون المالية لسنة 1993 التي قامت بتعديلات هامة في مجال التطهير حيث تم التفرقة بين رسم رفع القمامة المنزلية ورسم تصريف المياه في المجاري المائية.

حدد مبلغ رسم التطهير بقرار من المجلس الشعبي البلدي كالآتي:

- **800 دج** على المقرات التي تقع في البلديات التي لا يزيد عدد سكانها عن **50000 نسمة**؛
- **1000 دج** على المقرات التي تقع في البلديات التي يزيد عدد سكانها عن **50000 نسمة**؛
- ما بين **2000 دج و4000 دج** على الوحدات الصناعية التقليدية أو التجارية التي تطرح فضلات بحجم كبير تتعدى الفضلات المنزلية، وذلك مهما كان عدد سكان البلدية التي توجد بها النشاط؛

3. الرسم على الذبح:

هو الضريبة غير المباشرة الوحيدة التي تحصل لفائدة البلديات بصفة كلية والتي تقع في إقليمها، أسس بموجب الأمر 107/69 والمتضمن لقانون المالية سنة 1970، وتنص المادة 446 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المباشرة على أنه يخضع للرسم على ذبح الحيوانات ضمن الأصناف المحددة كالتالي:

- **البقريات:** تضم الثور والبقرة والعجل الصغير والعجلة؛
- **الضأنيات:** الكبش الفحل والضأن والنعجة والخروف والخروف الرضيع؛
- **العنزيات:** التيس والماعز والجدي؛
- **الجمليات:** تضم الجمل والناقة والفصيل؛
- **الخيليات:** وتحوي الحصان والفرس والبغال والحمار والأتان؛

ويحدد الوزن الصافي الذي يتخذ على أساسه لحساب الرسم في المذابح الذي يتم وزن الحيوانات فيها قبل الذبح فقط، وذلك بتطبيق النسب المئوية على الوزن الحي كما يلي:

- 50 بالمائة عن الضأنيات والخيليات والجمليات؛
- 50 بالمائة عن الثيران؛

4. حقوق الحفلات:

تأسس هذا الرسم أول مرة في قانون المالية 1966 باسم حق الأعياد والأفراح، وأنشئ لصالح ميزانيات البلديات التي تنظم على إقليمها حفلات وأفراح ذات طابع عائلي باستعمال الموسيقى، ويدفع مبلغ الرسم بواسطة سند قبض من طرف البلدية للطرف الذي قام بالدفع نقدا وذلك مع بداية الحفل. ويحدد الرسم كما يلي:

- من 500 دج إلى 800 دج عن كل يوم بالنسبة للحفلات التي لا تتعدى مدتها السابعة مساءا؛
- من 1000 دج إلى 1500 دج بالنسبة للحفلات التي تتجاوز مدتها السابعة مساءا؛

5. الرسم على الإعلانات والصفائح:

تم إنشاء رسم خاص على الإعلانات والصفائح باستثناء تلك المتعلقة بالدولة والجماعات الإقليمية والحاملة للطابع الإنساني.

6. رسم الإقامة:

يطبق هذا الرسم على الأشخاص الغير مقيمين داخل البلدية ولا يملكون إقامة دائمة بها إذ يجب عليهم دفع رسم عقاري للبلدية المعنية، ويحسب هذا الرسم بالنسبة لكل شخص وبصفة يومية وتحدد قيمته ما بين 10 دج و20 دج لكل شخص و50 دج بالنسبة للعائلات.

7. رسم السكن:

يطبق هذا الرسم على المحلات ذات الطابع السكني أو المهني الواقعة في البلديات مقر الدائرة، وقد كان يطبق في بدايته على بعض الولايات منها: الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة ثم امتد سنة 2003 ليشمل جميع الولايات.

ثانيا: الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة الجماعات المحلية

1. الرسم على النشاط المهني (T A P):

يفرض هذا الرسم على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنيا، ويخضع نشاطهم للضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات.

2. الدفع الجزافي:

يصنف ضمن الضرائب المباشرة، ويقع على عاتق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والجمعيات والهيئات المقيمة في الجزائر وتمارس نشاطا كدفع الرواتب والأجور. والدفع الجزافي يتكلف به صاحب العمل ولحسابه يتم تطبيق نسبة 03% على كتلة الأجور ويرجع بكامله للجماعات المحلية.

ثالثا: الضرائب والرسوم المشتركة بين الدولة والجماعات المحلية

1. الرسم على القيمة المضافة TVA:

لقد تم وضع هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1991 لتعويض الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على إنتاج الخدمات. ويخضع للرسم عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك التي تخضع للرسوم الخاصة والتي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا ويتم إنجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية.

2. الضريبة الجزافية الوحيدة I F U:

هي ضريبة مباشرة وحيدة حلت محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل، يخضع لها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون والشركات والتعاونيات التي تمارسا نشاطا صناعيا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية والذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار جزائري.

كما يخضع للضريبة المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، والمؤهلون للاستفادة من دعم "**الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب**" أو "**الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر**" أو " **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**[1].

3. الضريبة على الأملاك:

هي ضريبة سنوية تصريحية يقوم المكلف في بداية كل سنة بتقديم حسب النماذج المقدمة من طرف مصلحة الضرائب، ويخضع لها إجباريا كل الأشخاص الطبيعيين الذين تفوق ثروتهم 08 ملايين كما يخضع لها:

- الأشخاص الطبيعيين الذين يوجد مقرهم الجبائي في الجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة في الجزائر أو خارج الجزائر؛
- الأشخاص الطبيعيين الذين ليس لهم مقر جبائي في الجزائر وأملاكهم موجودة في الجزائر؛
- المرأة المتزوجة مجبرة بالتصريح على أملاكها المستقلة عن زوجها؛

[1] القانون رقم 24_06 المتضمن قانون المالية لسنة 2007

المطلب الثالث: المصادر الخارجية لتمويل ميزانية الجماعات المحلية

تتعدد مصادر تمويل الجماعات المحلية من موارد داخلية وموارد خارجية، ووفقا للقانون الجزائري أكدت المادة 169 من قانون البلدية والمادة 152 من قانون الولاية، على أن البلدية والولاية مسؤوليتها على تسيير وسائلهما المالية الخاصة، بالإضافة إلى تعبئة مواردها، ومن خلال هذا المحور سيتم التعرف على مصادر التمويل الخارجية التي تمنح للجماعات المحلية لتحقيق اهدافها التي لم تتمكن من بلوغها بواسطة مواردها الداخلية.

أولا: الإعانات

1. إعانات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية:

أ. مفهومه:

تم إنشاءه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 116/14 المؤرخ في 24 مارس2014، كما نصت المادة 2من المرسوم على أن الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويوضع تحت وصاية الوزير الأول المكلف بالداخلية حسب نص المادة 3 من نفس المرسوم، مقره بمدينة الجزائر يديره مجلس التوجيه الذي يرأسه الوزير الأول المكلف بالداخلة ويسره مدير عام.

ب. موارده:

تعتبر تعبئة موارد الصندوق عملية جد هامة من أجل تحقيق أهدافه ولعل أهم ايراداته ما يلي:

- الإعانات السنوية الممنوحة من ميزانية الدولة لتسيير الصندوق[1]؛
- المساهمات الإجبارية للبلديات والولايات التي تحدد سنويا بموجب قرار وزاري مشترك بين وزير المالية ووزير الداخلية؛
- نسبة بعض الضرائب والرسوم المنصوص عليها في التشريع الجبائي؛

ت. مهامه:

- العمل على تعاضد الوسائل المالية للجماعات المحلية الموضوعة تحت تصرفها بموجب القوانين والتنظيمات المعمول بها؛
- توزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة لفائدة الجماعات المحلية؛

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، مرسوم تنفيذي رقم 116/14 المؤرخ في 24مارس2014يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية و يحدد مهامه و تنظيمه وسيره العدد19 الصادر في 2افريل 2014 المادة32

- تقديم مساهمات للجماعات المحلية او مؤسساتها لإنجاز مشاريع تجهيز واستثمار في الإطار المحلي أو في إطار المشترك بين البلديات؛
- تقديم مساهمات مالية لفائدة الجماعات المحلية التي يتعين عليها ان تواجه احداث الكوارث أو طوارئ وكذا تلك التي تواجه وضعية مالية صعبة؛
- القيام بكل الدراسات والتحقيقات والابحاث التي ترتبط بترقية الجماعات المحلية وانجازها والعمل على نشرها؛
- المساهمة في تمويل اعمال تكوين المنتخبين والموظفين المنتمين لإدارة الجماعات المحلية وتحسين مستواهم؛
- المشاركة في اعمال الاعلام وتبادل الخبرات واللقاءات لا سيما في إطار التعاون المشترك بين البلديات؛
- دفع المخصصات الآتية لفائدة الجماعات المحلية؛

2. الإعانات والمساعدات المالية الخاصة ببرامج المخطط البلدي للتنمية PCD:

أ. مفهومه:

هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية جاء لتكريس مبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية مهمته توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية يشمل هذا المخطط التجهيزات القاعدية والفلاحية وتجهيزات الانجاز [1]

ب. مبادئه:

للمخطط البلدي للتنمية عدة مبادئ هي: [2]

- **مبدأ لامركزية التخطيط:** وتعني إشراك الجماعات المحلية في رسم البرامج التنموية انطلاقا من أولوياتها التنموية وقدراتها والصلاحيات المسندة لها في إطار المخطط الوطني أو السياسة العامة للتنمية في الجزائر؛
- **مبدأ المشاركة الشعبية:** وذلك من خلال إشراك المواطنين في بناء التنمية وتقريبهم من الإدارة انطلاقا من أن المواطنين هم وسيلة التنمية وغايتها؛
- **مبدأ إلزامية وشمولية التخطيط:** ويقصد بالإلزامية أن جميع البلديات ملزمة بإعداد مخططاتها التنموية كل سنة ووفقا لإمكانيات كل بلدية أما شمولية التخطيط فيقصد بها أن المخططات التنموية يجب أن تكون شاملة لكافة متغيرات التنمية على مستوى البلدية المعنية؛

[1] أونيسي ليندة، **المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 09، 2016، ص 228

[2] عادل أنزارن، **مرجع سابق**، ص 63 و64

- **مبدأ استقلالية التنفيذ:** أي أن البلدية تعد مخططها التنموي وتسهر على تنفيذه بحيث لا سلطان للوصاية على البلدية ويبقى دور السلطات المركزية مقتصرا فقط على الرقابة البعدية؛

ت. أهداف المخطط البلدي للتنمية

للمخطط البلدي للتنمية عدة أهداف يمكن تلخيصها كما يلي:

- التقليل من النزوح الريفي
- استكمال المشاريع التنموية السابقة ومحاولة تدارك النقائص التي تم التعرض لها سابقا
- فك العزلة والاستجابة لحاجات المواطنين اليومية وتحسين معيشتهم
- التقليل من الاختلالات الحاصلة بين بلديات الوطن وذلك بالأخذ بعين الاعتبار البلديات المحرومة
- دفع عجلة التنمية وإحياء الثقافة والتقاليد الخاصة بكل منطقة
- البحث عن حلول لمشاكل الجماعات المحلية دون اللجوء للتدخل المركزي
- تحسين استغلال الموارد والإمكانيات المحلية

ث. أنواع المخطط البلدي للتنمية: هناك أربعة أنواع هي: [1]

المخطط البلدي للتنمية العادية: هو الذي يعد كل سنة بالطريقة العادية ووفقا للنظام المعمول به

المخطط البلدي للتنمية التكميلي: الغرض منها الحصول على الموارد المالية التكميلية من ميزانية الدولة التي تخصص جزء منها إلى برامج المخططات البلدية للتنمية

المخطط البلدي للتنمية الاستعجالي: وهو الذي يكون في الحالات الاستثنائية أو الخاصة ويكون لها شكل استعجالي (كوارث طبيعية)

المخطط البلدي في إطار برنامج للإنعاش الاقتصادي: وهي التي تخص برامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي جاء به رئيس الجمهورية منذ سنة 2001

[1] صليحة بن نملة، **مخططات التنمية المحلية في ظل الإصلاح المالي**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 1، 2012، ص 75

ج. الفرق بين المخطط البلدي للتنمية وباقي المخططات: يكمن الفرق في: [1]

المخطط الوطني للتنمية PND	المخطط البلدي للتنمية PCD
– عام وشامل – لا يتطرق إلى تفاصيل كل منطقة وحاجياتها – يقوم بتحديد التوجهات الاقتصادية الكبرى والتي لابد من احترامها	– مفصل ومكمل للمخطط الوطني للتنمية – يعتبر أدرى بحاجيات وكماليات كل منطقة – يتم تحضيره في إطار احترام توجهات للمخطط الوطني للتنمية
المخطط القطاعي للتنمية PSD	**المخطط البلدي للتنمية PCD**
– يسجله وينفذه الوالي – الاعتمادات المالية المخصصة لإنجاز المشاريع لا تستهلك بكاملها عند نهاية السنة المالية – المشاريع المسجلة في هذا المخطط غالبا ما تتجاوز السنة	– يسجل باسم الوالي وينفذ باسم رئيس المجلس الشعبي البلدي – الاعتمادات المالية المخصصة لإنجاز المشاريع تستهلك قبل نهاية السنة المالية – المشاريع المسجلة في هذا المخطط تنجز قبل نهاية السنة

ح. تمويل المخطط البلدي للتنمية

تحتاج البلديات من أجل تنفيذ المخطط البلدي للتنمية إلى الموارد المالية حيث يشكل المال عصب النشاط الاقتصادي والتنموي لاسيما على المستوى المحلي ويمكن تقسيم الموارد المالية للبلديات إلى: [2]

– **الموارد المالية الذاتية:** وتتمثل في الضرائب والرسوم ومداخيل البلدية الناتجة عن إيجار الممتلكات وناتج الهبات والوصايا ورغم هذا التنوع إلا أنها موارد مخصصة لقسم التسيير الذي تزداد نفقاته بشكل دائم خاصة بالنسبة للنفقات الإجبارية كأجور ومرتبات المستخدمين ونفقات صيانة الأملاك المنقولة والعقارية بينما يبقى قسم التجهيز والاستثمار الذي يرتبط مباشرة بالتنمية المحلية في البلدية يعاني من ضعف الإيرادات مما يدفع بالمجلس الشعبي البلدي إلى طلب المعونات الخارجية من الدولة أو الولاية بشكل خاص؛

[1] بالعجال معمر وبقوزي صادق، **التسيير المالي للبلدية في التشريع الجزائري**، مذكرة ماستر تخصص قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق جامعة ورقلة، 2019، ص 36 و37

[2] أونيسي ليندة، **مرجع سبق ذكره**، ص 234

- **الموارد المالية الخارجية:** إن الموارد الجبائية ومختلف الموارد الذاتية لا تكفي لتغطية كل النفقات لذا تجد البلدية نفسها مرتبطة بإعانات الدولة الأمر الذي يجعلها تحت رحمة السلطة المركزية من أجل تمويلها لمشروعات التنمية المحلية بالبلدية عن طريق المساعدات التي تقدمها في شكل مخططات البلدية للتنمية كوسيلة لإعادة توزيع المداخيل البترولية أو عن طريق مساعدات الصناديق الخاصة التي أنشئت بموجب أحكام مختلفة لقوانين المالية قصد التكفل بالمشروعات التنموية وأهم هذه الصناديق الخاصة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

3. إعانات من ميزانية الولاية

لغرض تمويل مشاريع التنمية البلدية أو تغطية بعض النفقات الإجبارية في قسم التسيير يمكن أن تمنح الولاية مساهمة مالية للبلدية في ميزانيتها، وهذا بعد طلب تقدمة البلدية لمديرية الادارة المحلية مرفقا بملف يثبت ضرورة التمويل المطلوب وأسباب هذا الطلب وتقيد اعانة الولاية بتخصيص خاص لا يمكن أن يصرف في غير الوجه الذي خصصت له إلا إذا سمح الوالي بذلك بموجب قرار.

ثانيا: القروض

1. مفهوم القرض:

يعرف القرض على أنه ذلك المبلغ من المال الذي تحصل عليه الدولة من الأفراد أو المصالح أو غيرها من المؤسسات المالية المحلية أو الدولية مع التعهد برد المبلغ المقترض والفوائد المترتبة عنه في التاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد[1].

وهكذا فإن القرض هو مورد مالي تلجأ إليه الجماعات المحلية من أجل تغطية نفقاتها بحيث إذا زادت نفقات الجماعات المحلية عن إيراداتها تلجأ إليه من أجل عدم تعرض ميزانيتها إلى عجز، إلا أنه في الوقت الحالي أصبحت لا تلجأ إليه بسبب الضمانات الكبيرة التي تشترطها البنوك من أجل الموافقة على هذه القروض، وأصبحت الجماعات المحلية عاجزة عن تقديم هذه الضمانات وبالتالي يرفض البنك إقراضها[2].

2. التكريس القانوني للقروض:

كرست القوانين المتعلقة بالبلدية والولاية لجوء الإدارة المحلية إلى الاقتراض من أجل تمويل نفقات الاستثمار والتجهيز، إذ لا يجوز للجماعات المحلية القيام بتمويل نفقات التسيير عن طريق القرض. ويتخذ قرار اللجوء إلى القرض ويتم التصويت عليه من طرف المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، حيث يتم تحديد بموجب المداولة قيمة القرض ومدته التي تتم المصادقة عليها

[1] طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002، ص159

[2] سعاد طبي، **الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون فرع الإدارة العامة، جامعة الجزائر، 2001_200ص17

من طرف السلطات المختصة، ويتم تسديده عن طريق إدراجه في الميزانية وتسجل مبلغه الإجمالي في قسم التجهيز والاستثمار، أما الفوائد فتسجل في قسم التسيير[1].

3. تقديم القروض:

إن الدولة قد أنشأت منذ 1964 بنوكا عمومية تقدم قروضا للجماعات المحلية، وأول بنك قام بهذه المهمة هو الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، إلى أنه تم إنشاء بنك التنمية المحلية سنة 1985 بموجب المرسوم 85_85 والمتخصص في منح القروض لصالح الجماعات المحلية والهيئات العامة المحلية. وعندما يتم منح قروض للبلديات[2] فإنه يتم تسديد رأسمال الدين بفضل إيراداتها من الاستثمار والمتمثلة في:

- مساهمات المتعهدين في نفقات التجهيز العمومية عن طريق رسوم محلية للتجهيز؛
- إعانات الدولة عن طريق تقديم المساعدات؛
- الاقتطاعات من ميزانية التسيير؛

وعموما يكون القرض المحصل عليه من قبل البلدية يمثل القرض الإيجاري، مما يساعدها على تخصيص تلك الأموال للعمليات التي تحقق إيرادات من أجل تسديد ديون[3].

ثالثا: الهبات والوصايا

تعد الهبات والوصايا من الموارد الخارجية للجماعات المحلية التي تتميز بعدم الاستقرار، لأنها بمثابة تبرعات تقدم للجماعات المحلية، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة[4]، الهبات والوصايا بصفة عامة هي كل ما تبرع به المواطنون من أجل المساهمة في تمويل المشاريع وكذا خزينة الجماعات المحلية، كما يمكن أن تكون في شكل وصية يتركها المواطن بعد وفاته أو هبة يقدمها مغترب لتخليد اسمه في بلده مثلا. وتجدر الإشارة أن الهبات والوصايا مرتبطة بمدى وجود ثقافة التبرع لدى المواطنين وقدراتهم[5].

وتنقسم إلى:

1. الهبات والوصايا التي لا ينشأ عنها أعباء: أو يشترط فيها شروط أو تستوجب تخصيص عقارات أو تكون دعاة الاعتراض من قبل عائلات الواهبين أو الموصين

[1] المادة 174 من **قانون 11_10** المتعلق بالبلدية والمادة 156 من **قانون12_07** المتعلق بالولاية

[2] المادة 24 من **المرسوم التنفيذي رقم85_85** المؤرخ في 30_04_1985

[3] عمري ريمة، **التمويل بالوقف**، الملتقى الوطني حول تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 10 مارس، ص5

[4] Loie Philipe. **Finances publiques**. Cugas. France. 1983 .p27

[5] مرجع نفسه، ص5

2. الهبات والوصايا التي ينشأ عنها أعباء أو يشترط لها شروط أو تقضي تخصيص عقارات أو تكون مدعاة للاعتراض من قبل الواهبين أو الموصين

خلاصة الفصل الأول:

انطلاقا مما تم التطرق إليه يمكن استخلاص أن:

- التنمية المحلية هي عبارة عن العمليات التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتعتبر وسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية تساهم في تطوير المجتمعات في كل المناطق؛

- تعد ميزانية الجماعات المحلية أداة فعالة لتسيير مصالح هذه الأخيرة، وعملية تحضيرها وتنفيذها تتم طبقا للإطار الذي حدده القانون وتقوم على عدة مبادئ لتكون الميزانية صحيحة وقانونية. تتكون الميزانية من وثيقتين هما الميزانية الأولية والميزانية الثانوية والحساب الإداري حوصلة لهما؛

- تنقسم مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية إلى مصادر داخلية وهي مختلف الرسوم والضرائب الموجهة كليا إلى هذه الجماعات، وأخرى تتشارك فيها مع الدولة لكن بنسب متفاوتة. ومصادر خارجية تتمثل في الإعانات. والقروض التي تلجأ إليه الجماعات المحلية من أجل تغطية نفقاتها، والهبات والوصايا التي تتميز بعدم الاستقرار؛

الفصل الثاني

دراسة مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية

في تحقيق التنمية المحلية

في بلدية برج بوعريريج

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل إلى أهم المفاهيم التي تتعلق بالجماعات المحلية والتنمية المحلية، وأهم المصادر التي تساهم في تمويل ميزانية الجماعات المحلية التي تنقسم إلى مصادر ذاتية تتمثل في الموارد الجبائية، وأخرى خارجية تتمثل في المنح والإعانات المالية والقروض والهبات والوصايا، سنحاول في هذا الفصل اسقاط ما ارتأينا إليه في الجانب النظري على الواقع، من خلال محاولة القيام بدراسة ميدانية حول دور مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في برج بوعريريج من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم بلدية برج بوعريريج

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لميزانية البلدية

المبحث الثالث: أهم الإنجازات المساهمة في التنمية على مستوى البلدية

المبحث الأول: تقديم بلدية برج بوعريريج

تعتبر البلدية الركن الأساسي في تنمية المجتمع المحلي، وفي تطوير وضعه الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الصحي والبيئي، فهي الأكثر قربا إلى المواطنين، إذ تعتبر الشريك الأول للدولة في تنفيذ قراراتها ومشاريعها التنظيمية على أرض الواقع وهذا من أجل حل مشاكل المواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية.

المطلب الأول: التعريف ببلدية برج بوعريريج

وهي مركز الولاية التي تحمل نفس الاسم، تسمى اختصارا لدى العامة البرج كما تلقب بعاصمة البيبان أو عاصمة الإلكترونيك، تقع على ارتفاع 928 م على مستوى سطح البحر، يبلغ عدد سكانها حوالي 251 ساكن بحساب التجمعات السكانية القريبة من محيط المدينة بئرصنب وبومرقد وعوين زريقة وقرية لاشبور، تحتل المدينة موقعا استراتيجيا فهي تعد بوابة الشرق الجزائري وهمزة وصل محاذية لمنطقة القبائل الصغرى بجاية ومجاورة لولاية المسيلة وقريبة من الوسط الجزائري عبر طريق السيار شرق غرب، تبلغ مساحة بلدية برج بوعريريج 81.10 كم2 ، ويبلغ عدد سكانها الإجمالي حوالي195728 نسمة وتبلغ الكثافة السكانية 2413,4 ساكن/كم2

تأسست مدينة برج بوعريريج تزامنا مع تأسيس أول شرطة حضرية فرنسية وقد كانت مكونة آنذاك من حيين فقط هما: ساحة "شايرون" ساحة الحرية حاليا والطريق الشمالي الطريق الوطني حاليا وهذان الحيان معروفان حاليا بالبرج القديم، حيث بلغ عدد السكان آنذاك حوالي 400نسمة من أصل أوروبي ثم أصبحت مقر للدائرة سنة 1957م تحت وصاية عمالة سطيف بعدما كانت تحت وصاية قسنطينة، لتصبح مقرا للولاية بعد التقسيم الإداري سنة 1984م.

ولقد شهدت مدينة برج بوعريريج عدة مراحل تعاقبت على إثرها، ومنها الحضارة النوميدية والرومانية والتركية، ويعود أصل تسمية برج بوعريريج إلى عهد الأتراك والعثمانيين حيث تعني كلمة "البرج" المكان المرتفع المطل على مختلف الجهات المجاورة، أما "بوعريريج" فتختلف عنه الروايات وأهمها أن هناك أسطورة تربط التسمية بالحارس التركي في مكان البرج الذي كان يضع فوق رأسه خوذة نحاسية بها ريش على شكل عروج الديك حيث كان الناس في البداية يطلقون على البرج اسم بوعريريج ثم بعد مرور الزمن أصبح يسمى برج بوعريريج.

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي ومناخ بلدية برج بوعريريج

أولا: الموقع الجغرافي

يعتبر الموقع الجغرافي من أهم الضوابط المؤثرة في نمو المدينة وذلك عن طريق تأثيره المباشر على حياة الإنسان واستقراره في أماكن محددة، وأفضل المواقع هي التي تحقق أكبر قدر ممكن من العلاقات الخارجية مع المناطق المحيطة بها، والتي تضمن ديمومتها وتطورها. وتبرز أهمية بلدية يرج بوعريريج في كونها تقع في الشمال الشرقي للجزائر، تبعد عن العاصمة ب 243 كم وعن مدينة سطيف ب 67 كم غربا وعن ولاية مسيلة ب 58 كم شمالا وعن ولاية بجاية ب 175 كم جنوبا وعن ولاية البويرة ب 100 كم شرقا، لذا فهي تعتبر كمفترق للطرق بين الشمال والجنوب وبين الشرق والوسط الجزائري وتقاطع لعدة طرق، تقع بلدية برج بوعريريج في الجهة الغربية من الهضاب العليا الشرقية، حيث تتمركز قلب الولاية تقريبا ويحدها:

- من الشمال الغربي بلدية مجانة والياشير.
- من الجنوب بلدية حمادية.
- من الشمال الشرقي كل من بلديتي حسناوة وسيدي مبارك.
- من الجنوب الشرقي بلدية العناصر [1].

كما يعرف بالموقع الإقليمي أو الموقع النسبي، فمدينة البرج تنتمي إلى الهضاب العليا الشرقية، منحصرة بين السلسلتين الجبليتين في الشمال الصحراوية وفي الجنوب جبال الحضنة وبموقعها هذا تحتل مدينة البرج أهمية كبرى بالنسبة للقطر الجزائري لكونها تعتبر محطة عبور من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب.

ثانيا: المناخ والتضاريس ببلدية البرج

1. مناخ بلدية برج بوعريريج

تتميز بلدية الولاية بمناخ قاري يتميز بالحرارة صيفا وبالبرودة شتاء، تعرف تساقط كثيف لثلوج خاصة في الجهة الشمالية، مما يؤدي إلى انقطاع الطرقات وصعوبة في مرور خاصة على طريق رقم5 أما الجهة الجنوبية شبه جرداء.

[1] مصلحة الترخيص بالبلدية، 2023

2. تضاريس بلدية برج بوعريريج

تقسم تضاريس بلدية ولاية برج بوعريريج الى ثلاث مناطق:

أ. منطقة الهضاب العليا:

تمتد من سلسلة البيبان غربا إلى سد عين زادة شرقا يحدها من الشمال مرتفعات ثنية النصر وبرج زمورة ومن الجنوب جبال معاضيد والتي يميزها الطابع الفلاحي.

ب. منطقة جبلية:

تتشكل المنطقة الجبلية لشمال الولاية من سلسلة البيبان التي تمتد من أولاد سيدي إبراهيم غربا إلى برج بوعريريج شرقا وسلسلة الجبال الجنوبية برج الغدير ورأس الوادي،

ت. منطقة سهلية:

تشكل الجنوب الغربي للولاية وهي عبارة عن أراضي خفيفة ذات طابع فلاحي ورعوي يعبر جزء منها الواد لخضر الشيء الذي يساعد على زراعة الخضراوات والأشجار المثمرة[1].

[1] مصلحة الترخيص بالبلدية، 2023

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية بوعريريج

تعتمد بلدية برج بوعريريج في إدارتها على هيكل تنظيمي يتماشى وعدد سكان البلدية ويشمل على ما يلي:

1. المصالح العليا للبلدية:

هناك أربعة مصالح تتمثل في:

- ✓ مصلحة أمانة المجلس والبريد؛
- ✓ مصلحة الأرشيف؛
- ✓ مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي؛
- ✓ مصلحة الصفقات؛

2. المكاتب:

يضم الهيكل التنظيمي أربعة مصالح موزعة على المصالح السابقة كما يلي:

- ✓ مكتب الأمانة؛
- ✓ مكتب البريد؛
- ✓ مكتب التوثيق والتنسيق؛
- ✓ مكتب الأرشيف؛
- ✓ مكتب الإعلام؛
- ✓ مكتب الإحصاء؛
- ✓ مكتب إعداد الصفقات؛
- ✓ مكتب المتابعة؛

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لبلدية برج بوعريريج

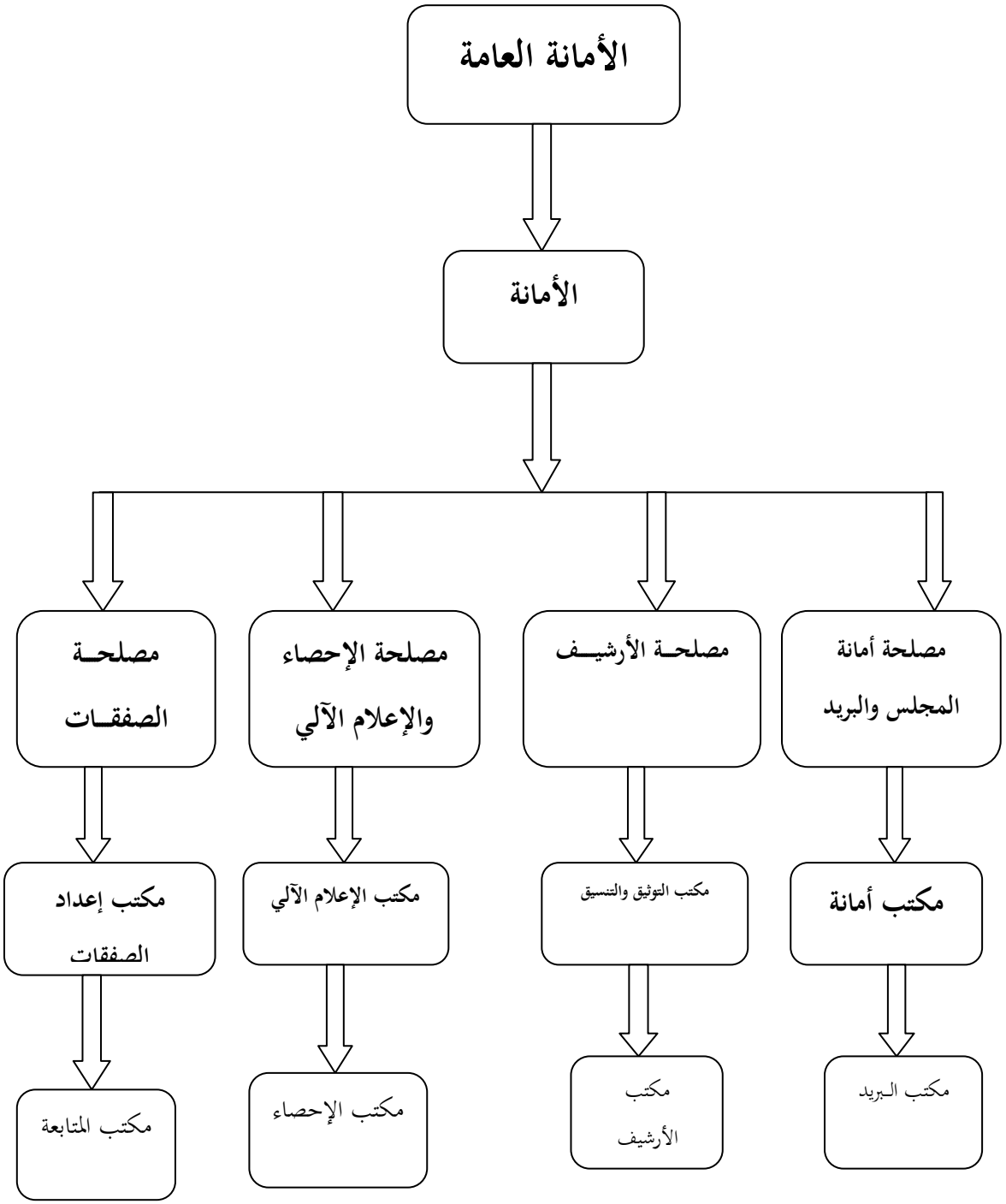

المصدر: بلدية برج بوعريريج

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لميزانية البلدية

من أجل الوقوف على دور مصادر التمويل المختلفة في تحقيق التنمية المحلية سنقوم بدراسة ميزانية البلدية خلال سنة 2022 وهذا ما سوف نراه فالمطالب التالية:

المطلب الأول: عرض ميزانية البلدية في فترة الدراسة

من أجل القيام بدراسة تحليلية على أرض الواقع ومن أجل إظهار دور مصادر التمويل في تحقيق التنمية المحلية، سنقوم بتقديم ميزانيات البلدية لسنة 2022

أولا: النفقات

تتكون من نفقات قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار

1. نفقات قسم التسيير:

الجدول رقم03: نفقات قسم التسيير في الفترة الممتدة من 2021_2022

المادة	البيان	المبلغ	النسبة%
60	سلع ولوازم	1888306416	0.97
61	أشغال وخدمات خارجية	42830000000	22.06
62	مصاريف التسيير العام	6744528599	3.47
63	مصاريف المستخدمين	82871317797	42.69
64	ضرائب ورسوم	100000000	0.05
66	منح وإعانات	146782298823	7.56
67	مساهمات وحصص لفائدة الغير	10098239316	5.20
69	أعباء استثنائية	2823730020	1.45
82	أعباء السنوات السابقة	1435643000	7.43
83	الاقتطاع لنفقات قسم التسيير والتجهيز	17715419568	9.12
	المجموع	**194108483539**	**100**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف إدارة بلدية برج بوعريريج

الشكل رقم03: تمثيل بياني لنفقات قسم التسيير

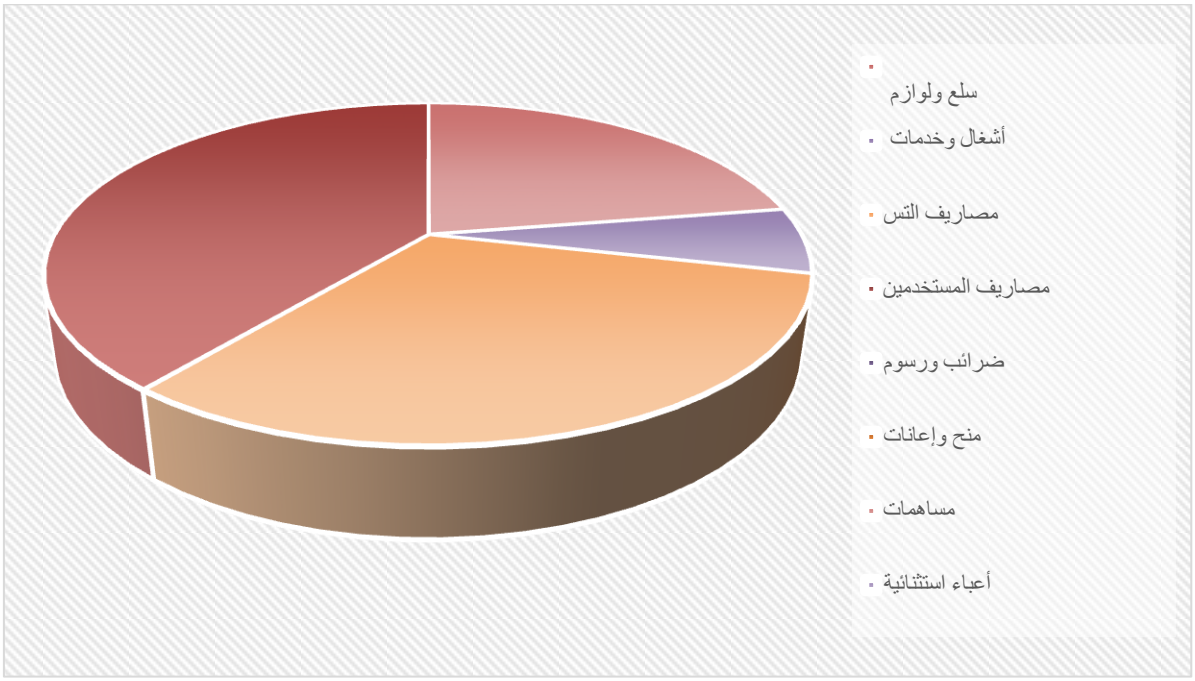

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

تحليل:

تتكون نفقات قسم التسيير من:

أ. **السلع واللوازم**: هي عبارة عن مختلف الأدوات والمستلزمات الضرورية لسير مختلف مصالح البلدية، كلوازم المكتب والطباعة والتجليد ولوازم صيانة والمحروقات والوقود، حيث مثلت نسبة 0.97% من إجمالي النفقات، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بباقي النفقات؛

ب. **أشغال وخدمات خارجية**: هي مجموع الأعباء التي تتحملها البلدية لصيانة وتصليح مختلف المصالح التي يتم استغلالها من طرف الغير كمصلحة النشاط الاقتصادي والمطاعم المدرسية والنقل المدرسي، وهي تمثل نسبة **22.06%** من إجمالي النفقات، وهي تعكس مجهودات البلدية في تغطية مصاريف التسيير والصيانة؛

ت. **مصاريف التسيير العام**: وهي المصاريف المنفقة من أجل السير الحسن لمصالح البلدية، مثل مصلحة المحاسبة والأمانة العامة والمداولات والصفقات العمومية، وهي تمثل نسبة **3.47%** من إجمالي النفقات؛

ث. **مصاريف المستخدمين:** تشمل جميع أجور المستخدمين الدائمين والمؤقتين وكذلك الأعباء الاجتماعية المتعلقة بهم حيث بلغت نسبة أجور المستخدمين **42.69%** من إجمالي النفقات، ويمكن القول إن مصاريف المستخدمين تستحوذ على جزء أكبر من النفقات وهذا راجع إلى زيادة عدد المستخدمين وزيادة أجور المستخدمين المؤقتين وزيادة العلاوة والمنح العائلية للمستخدمين الدائمين؛

ج. **منح وإعانات:** هي مختلف المنح والإعانات التي تمنحها الدولة من أجل التكفل بالفئات الهشة في المجتمعات كالمطلقات والأرامل وأصحاب الأمراض المزمنة، وتمثل نسبة **7.56%** وهي تعكس زيادة اهتمام الدولة بهذه الفئات؛

2. نفقات قسم التجهيز والاستثمار:

الجدول رقم03: نفقات قسم التجهيز والاستثمار لسنة 2022

المادة	البيان	المبلغ	النسبة%
24	أملاك عقارية ومنقولة	27932291174	14.64
28	أشغال جديدة وتصليحات كبرى	162788824330	85.36
	المجموع	190721115504	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف إدارة بلدية برج بوعريريج

الشكل رقم04: تمثيل بياني لنفقات قسم التجهيز والاستثمار لسنة 2022

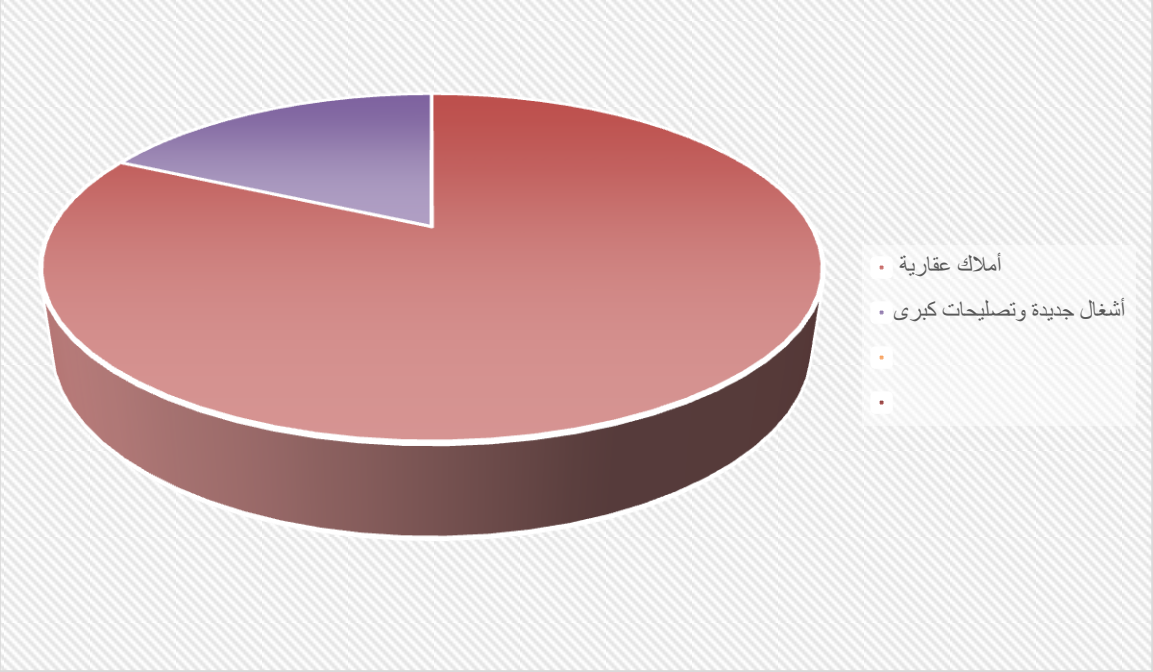

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

تحليل:

تشمل نفقات قسم التجهيز والاستثمار الأملاك المنقولة والأشغال الجديدة والتصليحات الكبرى، ونلاحظ من خلال الجدول أن الجزء الأكبر من النفقات موجه للتصليحات الكبرى والأشغال الجديدة وهذا راجع إلى توسع المنطقة العمرانية للبلدية مما يستوجب زيادة عدد البرامج والمشاريع؛

ثانيا: الإيرادات:

1. إيرادات قسم التسيير:

الجدول رقم04: إيرادات قسم التسيير لسنة 2022

المادة	البيان	المبلغ	النسبة
70	منتوجات الاستغلال	50000000	0.02
71	ناتج الأملاك العمومية	4500987939	2.24
72	الإعانات والمساهمات	2305060600	0.11
75	ضرائب غير مباشرة	26640140900	13.27
76	ضرائب مباشرة	160603294100	80.05
82	ناتج سنوات مالية سابقة	6504428477	3.24
	المجموع	200603912016	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف إدارة البلدية

الشكل رقم05: إيرادات قسم التسيير

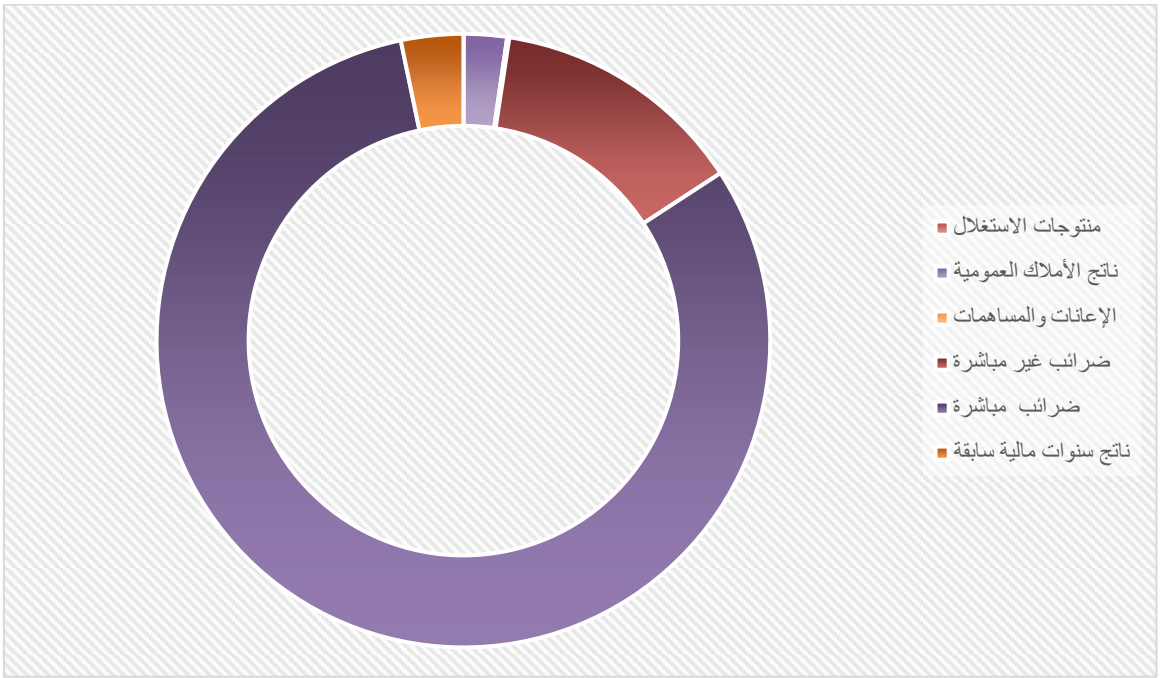

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

تحليل الجدول:

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الموارد المالية لبلدية برج بوعريريج متنوعة وتتمثل في:

أ. الضرائب المباشرة والغير مباشرة؛

ب. منتوجات الاستغلال؛

ت. ناتج الأملاك العمومية؛

ث. الإعانات والمساهمات؛

ج. ناتج السنوات المالية السابقة؛

2. إيرادات قسم التجهيز والاستثمار:

الجدول رقم05: إيرادات قسم التجهيز والاستثمار لسنة 2022

المادة	البيان	المبلغ	النسبة%
060	العجز أو الفائض المرحل	144934847891	76.67
100	الاقتطاع من إيرادات قسم التسيير	17715419568	11.61
105	إعانات مقدمة من طرف الدولة	21575419568	11.72
	المجموع	184225687027	100

المصدر: ميزانية البلدية في الفترة محل الدراسة

الشكل رقم06: تمثيل بياني لإيرادات قسم التجهيز والاستثمار لسنة 2022

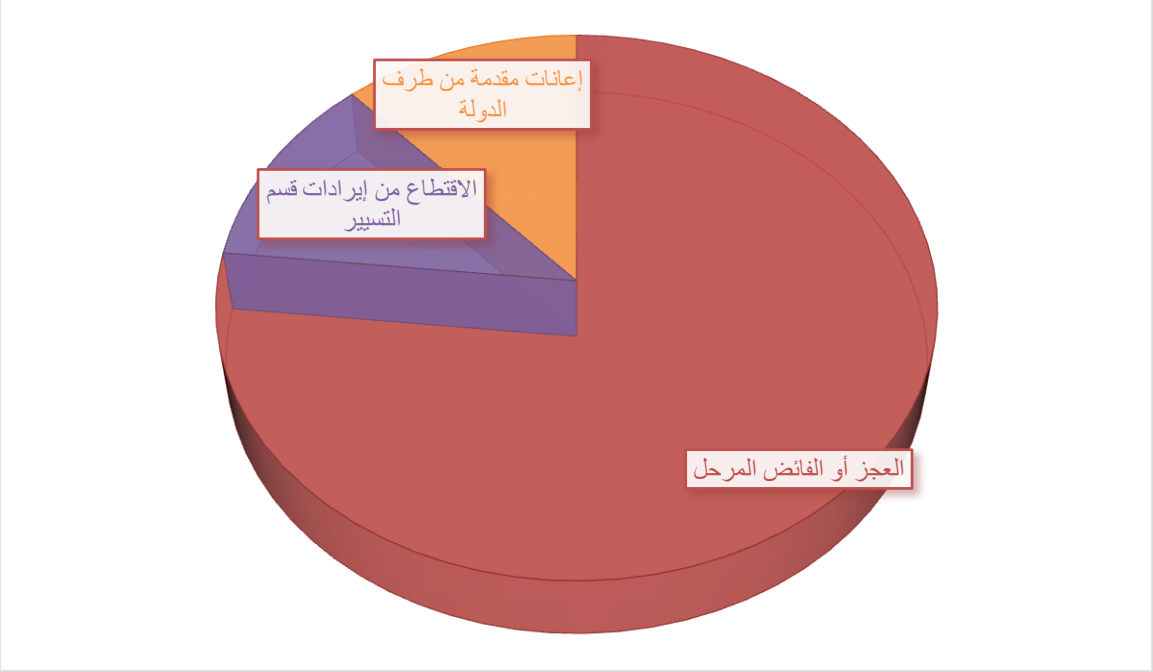

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول

تتكون إيرادات فسم التجهيز والاستثمار من الفائض المرحل (باقي المشاريع الغير منتهية والمشاريع المغلقة الممولة من ميزانية البلدية)، والاقتطاع من إيرادات التسيير الخاصة بنفس السنة المالية الذي يجب ألا يقل عن 10% من الميزانية الأولية كحد أدنى وتتم الزيادة على هذه النسبة في الميزانية الإضافية، أما الإعانات فتتمثل في المساعدات التي تمنحها الدولة للبلدية من أجل تنفيذ المشاريع التنمية وهي تتمثل في المخطط البلدي للتنمية وبرامج دعم النمو وهي تترجم جهود الدولة لدعم المشاريع لتحسين معيشة المواطن؛

المطلب الثاني: دراسة حالة مصادر تمويل ميزانية بلدية برج بوعريريج

من خلال ميزانية البلدية يمكن استنتاج حالة مصادر التمويل:

الجدول رقم06: مصادر تمويل ميزانية البلدية

المصدر	النسبة%
الضرائب والرسوم	88.68
الإعانات والمساهمات الخاصة ببرامج المخطط البلدي للتنمية	11.32
المجموع	**100**

المصدر: من إعداد الطلبة انطلاقا من المعلومات المقدمة

الشكل رقم 07: تمثيل بياني لمصادر تمويل ميزانية البلدية

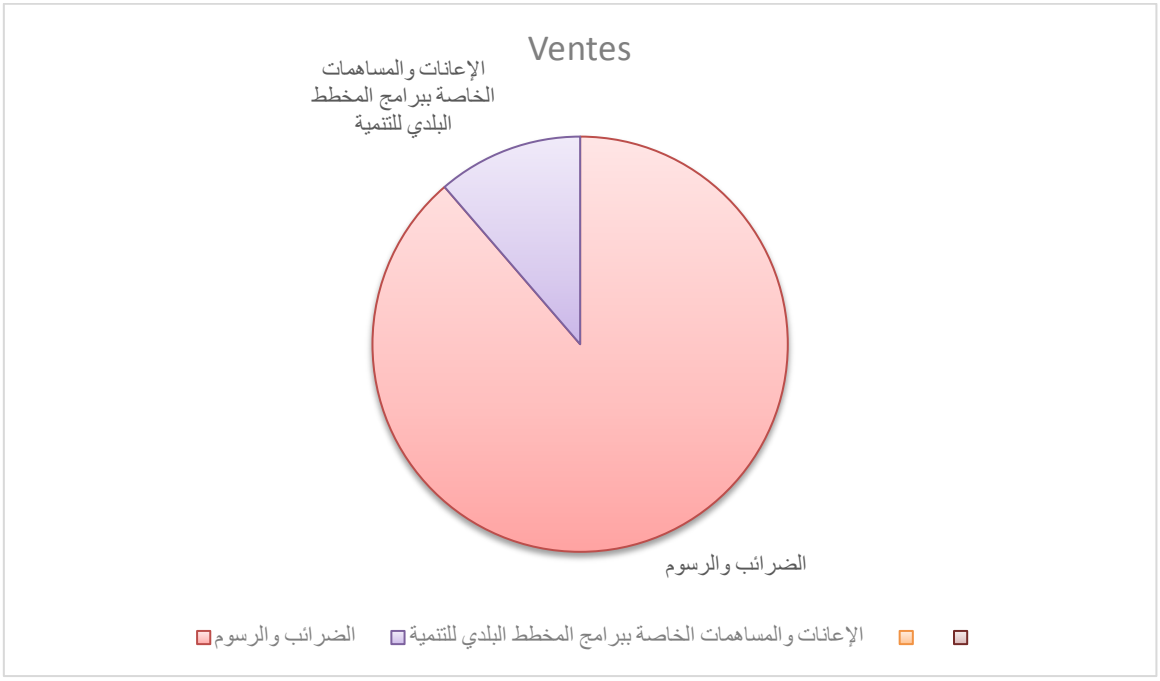

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

انطلاقا من الجدول والتمثيل البياني نلاحظ أن نسبة الإعانات المقدمة من طرف الدولة ضعيفة مقارنة بالضرائب والرسوم ونظرا لأهمية هذه الأخيرة ارتأينا أن نقوم بدراستها حيث تم تقسيمها إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة وفق الجدولين:

1. ضرائب غير مباشرة:

الجدول رقم07: الضرائب الغير مباشرة

المادة	البيان	المبلغ	النسبة%
750	الرسم على القيمة المضافة	25548140900	95.86
7591	الرسم على رخصة البناء	1000000000	3.75
7592	الرسم على الإشهار	1000000	0.003
755	رسوم الحفلات	100000000	0.387
	المجموع	26649140900	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة

الشكل رقم08: الضرائب الغير مباشرة لبلدية برج بوعريريج لسنة 2022

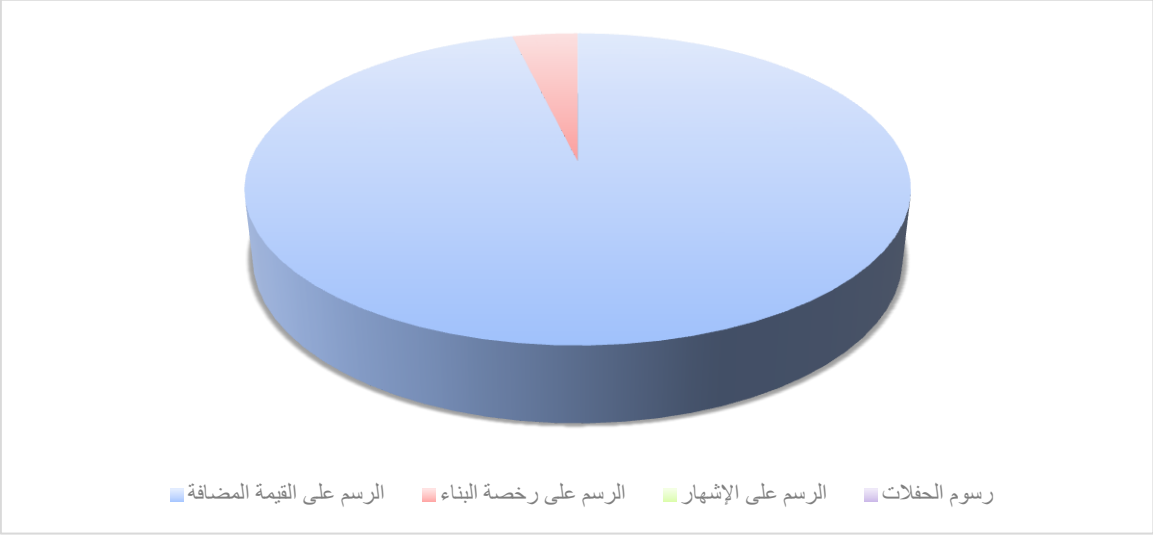

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

تتكون الضرائب غير مباشرة من:

أ. **الرسم على القيمة المضافة:** يفرض هذا الرسم على العمليات ذات الطابع التجاري والصناعي والجزافي وكذلك الأنشطة المهنية الحرة، فهو رسم يطلق على الإنفاق والاستهلاك ويتحمل عبؤه المستهلك، ويبلغ نسبة الإيرادات المحصلة منه **95.86%** وهي تهيمن على باقي الضرائب الأخرى؛

ب. **الرسم على رخصة البناء:** تقدر نسبة تحصيل هذا الرسم **3.75%** من إجمالي الضرائب غير مباشرة؛

ت. **الرسم على الإشهار:** تقدر نسبة تحصيله **0.003%** وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بمجموع الضرائب المباشرة؛

ث. **رسم الحفلات:** يفرض هذا الرسم على حقوق الزواج والأفراح ولقد قدرت نسبة تحصيله ب **0.38%** من إجمالي الضرائب المباشرة؛

2. الضرائب المباشرة:

يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم08: الضرائب المباشرة

المادة	البيان	المبلغ	النسبة%
760	الرسم العقاري	1285423800	0.89
762	الرسم على النشاط المهني	1424338103000	98.74
790	ضرائب مباشرة أخرى	16879767300	0.31
	المجموع	1442503294100	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات المقدمة

الشكل رقم 09: الضرائب المباشرة لبلدية برج بوعريريج سنة 2022

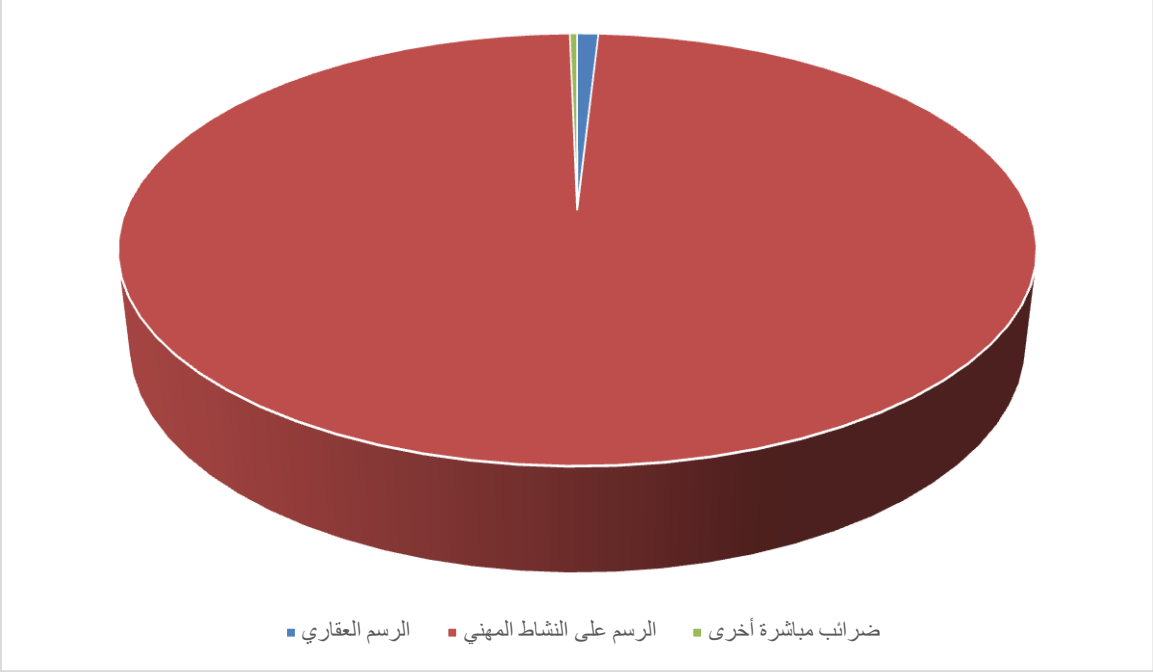

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

- تتمثل الضرائب المباشرة في الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري وضرائب مباشرة أخرى؛

بالنسبة للرسم على الرسم المهني فإنه يحتل المرتبة الأولى من مجموع المداخيل الضريبية المباشرة حيث نلاحظ أن حصته تمثل نسبة 98.74% مما يبين أهميته بالنسبة للبلدية ومنه يمكن اعتباره من بين الموارد الرئيسية للبلدية؛ ثم يليه الرسم العقاري فيمثل نسبة 0.89% من إجمالي الضرائب المباشرة وهي قيمة ضعيفة جدا وأخيرا الضرائب المباشرة الأخرى بنسبة 0.31 %من إجمالي الضرائب الأخرى؛

- الضرائب والرسوم تلعب دورا في تمويل ميزانية بلدية برج بوعريريج مما جعل الدولة توليه عناية كبيرة وتعمل على إعطاء المكانة الحقيقية له؛

المبحث الثالث: أهم الإنجازات المساهمة في التنمية على مستوى البلدية

لقيت التنمية اهتماما متزايدا من طرف البلدية، وذلك لأنها تساهم في تحقيق مجموعة من المشاريع الضرورية التي تضمن الجد الأدنى من المستوى المعيشي للمواطن وتلبية حاجياته الضرورية من شرب، تعليم، نقل، إنارة، صرف صحي، كهرباء وغاز.

المطلب الأول: أهم الإنجازات على مستوى البلدية

استفادت ولاية برج بوعريريج من تجسيد عدة مشاريع تنموية لها أثر كبير في تحسين الخدمة العمومية والدفع بعجلة التنمية وهده المشاريع جاءت انعكاسا للدور الذي يلعبه المزيج التمويلي لمصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في المجالات التالية:

1. **في مجال السكن والتهيئة العمرانية:**

تتجلى مظاهر التنمية في مجال السكن والتهيئة العمرانية من خلال ما استفادت مته البلدية من مختلف صيغ السكن، حيث استفادت أزيد من 1965 عائلة من السكن بمختلف الصيغ حيث كانت حصة الأسد للسكن العمومي الإيجاري بحصة 1150 حصة سكنية ببلدية سيدي مبارك، خليل، برج لغدير، مجانة وبليمور في حين استفادت البلدية من 222 سكنا من نمط البيع بالإيجار عدل 02، بالإضافة إلى 70 مسكن ترقوي مدعما و73 مسكن ترقوي حر و450 إعانة سكن ريفي عبر العديد من البلديات والتي أعطت منظرا رائعا زاد من جمال الريف وحسن من ظروف المعيشة لسكانها حيث انتقل من الإقامة في مساكن طوبية وهشة إلى مساكن عصرية ذات رونق وجمال.

هذا القطاع يتم تمويله من خلال مصادر ذاتية تتمثل في الضرائب والرسوم.

2. **في مجال الأشغال العمومية:**

تتعلق هذه الأشغال بالإنجاز والربط بمختلف الشبكات المتعلقة بالبنية التحتية على مستوى المناطق الصناعية بالولاية بمبلغ إجمالي مقدر ب800 مليار سنتم، موجهة لتهيئة المنطقة الصناعية الرمايل التابعة لرأس الوادي بشبكة الكهرباء، الماء، الغاز، التطهير والإنارة العمومية وكذا تهيئة الطرق بمبلغ مالي قدر ب 200 مليار سنتم وتخصيص 600 مليار سنتم

للمنطقة الصناعية مشتة فاطمة التابعة لبلدية الحمادية جنوب برج بوعريريج، من أجل توفير الظروف المناسبة للاستثمار وإنعاش الاقتصاد الوطني بالولاية، ويتم تمويل هذا القطاع من المصادر الداخلية للبلدية.

3. في مجال الصحة والمؤسسات الاستشفائية:

أما فيما يتعلق بالمشاريع التي استفادت منها البلدية في مجال الصحة والمؤسسات الاستشفائية فقد تعزز القطاع بإنجاز 4 عيادات متعددة الخدمات في مختلف مخططات شغل الأراضي الموزعة عبر إقليم ولاية برج بوعريريج، إلى جانب ذلك استفادت بلديتا رأس الوادي وبرج بوعريريج من مستشفيين يتسع كل منهما ل 240 سرير بغلاف مالي يقدر ب 240000000000 دج و10000000000 دج لصالح المستشفيين على التوالي وهذا القطاع ممول من المصادر الذاتية للبلدية.

4.قطاع الري والموارد المائية:

عملت البلدية على ربط أنحاء البلدية بشبكة المياه الصالحة للشرب وتموين المنطقة الصناعية مشتة فطيمة بالمياه كما قامت بربط جل المساكن بأقاليمها بشبكة الصرف الصحي، أما من ناحية تمويل هذا القطاع فإن البلدية قامت بتمويل المشاريع الخاصة بالربط بشبكات المياه الصالحة للشرب من خلال مصادرها الذاتية لأن معظم المشاريع ذات مبالغ كبيرة جدا، في حين أن المشاريع الخاصة بشبكات الصرف الصحي قد أنجزت من خلال التمويل الخارجي وهي قليلة جدا إذا ما قورنت بما تم الاعتماد عليه بالتمويل الداخلي.

5. قطاع التربية والتعليم:

أما فيما يخص المؤسسات التعليمية فقد استفادت البلدية من ثانويتين ببرج بوعريريج والياشير وهي قيد الإنجاز، حيث استفادت من مشروع انجاز 3 مجمعات مدرسية ببلدية برج بوعريريج، بلدية العناصر، وبلدية الياشير، إضافة إلى القيام بترميم وتهيئة المدارس الابتدائية من خلال:

- إنجاز مطاعم مدرسية؛
- اقتناء اللوازم المدرسية الخاصة بالمدارس الابتدائية؛
- تجهيز المدارس الابتدائية بخزائن ذات أدراج؛
- صيانة وتصليحات في المدارس الابتدائية؛

6. في قطاع الخدمات:

تسهر البلدية على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين وذلك من خلال مواكبة التطورات الأخيرة التي عرفتها الإدارة الجزائرية خصوصا في العصرنة الإدارية بحيث وكباقي بلديات الوطن تم تهيئة مقر البلدية بما فيها مكاتب مصلحة الحالة المدنية كما تم اقتناء أجهزة الإعلام الآلي الخاصة برقمنة الحالة المدنية مما كسر الحواجز و العراقيل التي كان يشكوها المواطنين بحيث أصبحوا يقومون باستخراج بطاقة التعريف الوطنية البيومترية وكذا جواز السفر البيومتري، أما فيما يخص التمويل فإنه يمكن القول أنها تمول داخليا وخارجيا بحيث أن أشغال الإنجاز تمول خارجيا أما ترميم التجهيزات والمعدات فتمول من المصادر الذاتية للبلدية؛

7. قطاع الشباب والرياضة:

استفادت ولاية برج بوعريريج من منشآت رياضية وشبانية، مسابح جوارية، قاعات متخصصة، قاعات متعددة الرياضات، مركبات رياضية جوارية، قاعات متعددة الرياضات، تهيئة مختلف الملاعب البلدية وتكسيتها بالعشب الاصطناعي بالإضافة إلى إنجاز ساحات لعب مغطاة بالعشب الأخضر؛

8. في قطاع الطاقة:

استفادت بلدية بوعريريج كغيرها من البلديات من غاز المدينة، كما قامت بإنجاز مشروع استثماري هام يخص إنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية حيث يضم هذا المشروع الذي تم وضعه حيز الخدمة في 2022_05_23 58 لوحة شمسية وتجهيزات خاصة حيث تكون بذلك مديرية التوزيع برج بوعريريج أول مديرية على مستوى ناحية الشرق التي بدأت في استغلال الطاقة الشمسية التي تعد مصدرا دائما للتزويد بالطاقة الكهربائية؛

9. في مناطق الظل:

لقد أحصت ولاية برج بوعريريج 487 منطقة ظل سجلت بها 894 مشروع تنموية 728 منها منتهي، وقد ساهمت هذه المشاريع في تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق وتمثلت في توصيل التجمعات السكانية بالغاز الطبيعي حيث ارتفعت نسبة التغطية بهذه المادة الحيوية من 94% إلى 98%، وإنجاز مختلف الشبكات بمنطقة تيزعترين، أولاد راشد، والحشاشنة، وبوقطن التابعة إقليميا لبلدية مجانة، توزيد قرى أولاد علاوة، تيميزار، الذراع لكحل وتيغيلت بالغاز الطبيعي وقاعة علاج وفرع بلدي. أما في دائرة برج زمورة فتم تزويد المنازل المعزولة بالغاز الطبيعي

والتوسعة الكهربائية وقاعة علاج وترميم المنازل، وفيما يخص دائرة الحمادية فقد استفادت بلدية العش من 49 مشروع للتكفل بالانشغالات الأساسية والمتمثلة في الغاز الطبيعي، الكهرباء، الصرف الصحي والتزويد بالمياه الصالحة للشرب بالإضافة إلى الإنارة العمومية.

المطلب الثاني: معوقات التنمية في بلدية برج بوعريريج

تتمثل معيقات التنمية التي حالت دون تحقيق أهداف بلدية برج بوعريريج في:

1. العراقيل الاقتصادية

تتمثل في:

- ✓ قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية؛
- ✓ العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية؛
- ✓ غياب الاستقلالية المالية في التسيير؛
- ✓ اخلال التوازن بين الإيرادات والنفقات حيث تعاني البلدية من عدم كفاية الموارد المالية وعدم انسجامها مع النفقات التي تعرف ارتفاعا متزايدا؛
- ✓ تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة؛
- ✓ عدم قدرة أجهزة الجباية على تحصيل الضرائب نظرا للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى؛

2. العراقيل السياسية

تتمثل في:

- ✓ سيطرة المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة واستقطاب فرص البيئة الخارجية؛
- ✓ غياب اللامركزية؛

- ✓ غياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية ويسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديموقراطية؛

3. العراقيل الاجتماعية

تتمثل في:

- ✓ مشكلة الفقر الذي هو أساس الكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية؛
- ✓ ضعف العلاقة بين الإدارة والموطن؛
- ✓ الانفجار السكاني؛
- ✓ تأخر البيئة الاجتماعية متمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين ونقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي؛

4. العراقيل الإدارية

- ✓ عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديموقراطية المحلية، وذلك لأن استقلالية البلدية تبقى متفاوتة بحيث كلما كانت قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية؛
- ✓ محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين؛

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتفعيل دور مصادر تمويل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية

انطلاقا من المشاكل التي تطرقنا إليها سابقا سنحاول إعطاء بعض الحلول من أجل تفعيل دور مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية

1. الإصلاح المالي:

وتظهر هذه الإصلاحات في منح الهيئات المحلية استقلالية مالية أوسع، وحصولها على نصيب معقول من الموارد المالية الوطنية لتواكب متطلبات التنمية المحلية وزيادة الاستثمارات في المحليات، كإعطاء المجالس المحلية حرية أكثر في التصرف في أموالها وفرض الضرائب والرسوم، وأن ينص ذلك في الدساتير القائمة والقوانين ونظم الإدارة المحلية، وأن تتولى الهيئات المحلية تحصيل الضرائب والرسوم التي تؤول إليها قانونيا وأن تتصرف فيها بمعزل عن تدخل السلطة المركزية[1].

كما يجب على الهيئات المحلية بإشراك القطاع الخاص في نشاطاتها وتنميته وتشجيعه لتخفيف أعباءها وتنمية مصادرها المالية، فالقطاع الخاص استطاع ارتياد العديد من المجالات الخدمية التي ظلت حكرا على الجماعات المحلية وتأديتها بصورة أفضل من حيث الكم والكيف[2].

2. توازن العلاقة بين الحكومة والإدارة المحلية:

حيث يظهر ذلك من خلال القوانين والتشريعات المسيرة لعمل الجماعات المحلية، حيث هناك اختلال واضح في العلاقة بين المركز والأطراف مما أضر كثيرا بهذه الأخيرة وعرقلة مسيرتها، وتصحيح هذا الاختلال يعتبر الخطوة الأولى في طريق الإصلاح وتطوير نظام الإدارة المحلية.

بالإضافة إلى الإصلاحات المالية المذكورة سابقا التي تساعد في إعادة التوازن المطلوب، فإنه لابد من ترتيب العلاقة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية وتقسيم السلطات بينهما بصورة واضحة بحيث لا يتعدى أي منهما على صلاحيات الأخرى، إضافة إلى تنظيم العلاقات الأفقية والرأسية بين كافة المستويات المركزية[1].

---

[1] غانم عبد الغاني، **العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في الجزائر**، ورقة مقدمة في ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء المدن، 2011، الجزائر، ص140.

[2] عبد العزيز عبد الكريم، دور **القطاع الخاص في تنمية المدن العربية**، ورقة مقدمة في ندوة دمشق، المعهد العربي لإنماء المدن، 2000، ص12.

3. الإصلاح الهيكلي والإداري:

فيما يتعلق بالإصلاح الهيكلي والإداري وتحسين بيئة أعمال الهيئات المحلية وأيضا لا بد من إعادة في حكم وإعداد البلديات سواء عن طريق تجميعها ووضعها في بلديات أكبر حجما وذلك عملا بمبدأ اقتصاديات الحجم الذي بموجبه تقل التكاليف أو تزيد.

وعملية إصلاح الجماعات المحلية تتطلب:

- ✓ معالجة كافة أوجه البيروقراطية؛
- ✓ تبسيط السياسات والإجراءات ومحاربة الروتين وحسم أي تضارب وازدواجية اختصاصات المسؤولين؛
- ✓ توفير التنسيق التام بين كافة الأجهزة؛
- ✓ توفير المعلومات اللازمة في سرعة وسلامة اتخاذ القرارات والرقابة؛
- ✓ تحديث الإدارة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتغيير أنماط السلوك والثقافة السائدة في الإدارة المحلية؛

4. تفعيل المشاركة الشعبية:

لكي تؤدي الهيئات المحلية دورها بصورة كاملة لابد من تمهيد الطريق بإحداث انفتاح سياسي، يمكن للجماهير الشعبية من المشاركة في تقرير مستقبلها الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي وذلك عبر مجالس الحكم المحلي المنتخبة، ويعتمد ذلك على درجة الانفتاح في النظام السياسي ومستوى المشاركة الذي يسمح بها النظام السياسي[2]

[1] مصطفى الجندي، **الإدارة المحلية واستراتيجياتها**، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002، ص53

[2] عبيرات مقدم عبد العزيز، **التنمية والديموقراطية في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد11، 2007، ص200

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستخلص أن:

- تنوع مصادر التمويل الخاصة بالجماعات المحلية تلعب دورا كبيرا في تمويل ميزانيتها مما يساهم في الدفع بعجلة التنمية المحلية وذلك من خلال الإنجازات التي حققتها،
- تساهم الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية بنسبة 88,68%؛
- تساهم الإعانات في تمويل ميزانية الجماعات المحلية بنسبة 11,32%؛
- الإنجازات لم تكن في مستوى تطلع المواطن فالتنمية المحلية في بلدية برج بوعريريج فهي تواجه مجموعة من العراقيل والصعوبات التي تحول دون تحقيقها للتنمية ومن أهم هذه الصعوبات مشكل التمويل؛

خاتمة عامة

من خلال هذه الدراسة تعرفنا على الجماعات المحلية ومصادر تمويلها، وحتى نثري هذا الموضوع قمنا بالتطرق الى المفاهيم المتعلقة بمصادر التمويل الداخلية والخارجية للجماعات المحلية وهذا من اجل الربط بين الجماعات المحلية ودور مصادر تمويلها في التنمية المحلية.

والجزائر كغيرها من الدول تضع موضوع التنمية المحلية من بين أولويات السلطة المحلية، حيث تمثل الجماعات المحلية الأساس والمحرك الرئيسي لعجلة التنمية المحلية في الجزائر كونها تربط بين السلطة العليا والشعب. وتعمل في إطار نظام اداري محلي يرتكز على قواعد اللامركزية الإدارية. وكان الزاما على الدولة توفير جميع الوسائل خاصة مصادر تمويل للجماعات المحلية لتقوم بدورها الفعال في التنمية المحلية.

والدولة في الآونة الأخيرة تحاول ان تدعم المناطق المعزولة والتي تسمى بمناطق الظل من خلال اعطاءها حصة الأسد في المشاريع التنموية من خلال تمويلها بمصادر مالية ضخمة والمخصصة لها في ميزانية البلديات.

أولا: اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى:

تتضمن الفرضية الأولى "الجماعات المحلية هي الهيئات التي تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية"

انطلاقا مما تطرقنا إليه في دراستنا سنثبت صحة الفرضية، فالجماعات المحلية هي وحدات جغرافية مقسمة في إقليم الدولة وهي وحدات مستقلة في الولايات والمدن، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتولى إدارة الشؤون المحلية، ويطلق اسم الجماعات المحلية على الولاية والبلدية. أما التنمية المحلية فهي القدرة على الاستفادة من المصادر المادية والبشرية المتوفرة وزيادة تلك الموارد كما ونوعا وتطويعها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، مع ضمان استدامة هذه المصادر؛

الفرضية الثانية:

تتضمن الفرضية الثانية "الايرادات الجبائية التي يتم تحصيلها من طرف الجماعات المحلية هي مصادر تمويلها"

انطلاقا مما تم التوصل اليه من خلال دراستنا سوف ننفي صحة هذه الفرضية لأن مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية تعددت وتنقسم إلى **مصادر داخلية** وهي مختلف الرسوم والضرائب الموجهة كليا إلى هذه الجماعات وتتمثل في الرسم العقاري، الرسم على التطهير، الرسم على الذبح، رسوم الحفلات، رسوم الإعلانات والصفائح، رسم الإقامة ورسم السكن، وأخرى تتشارك فيها مع الدولة لكن بنسب متفاوتة وتتمثل في الرسم على القيمة المضافة TVA، الضريبة الجزافية الوحيدة I F U والضريبة على الأملاك. وأخرى **خارجية** تتمثل في **الإعانات** وهي تلك المبالغ التي تساهم بها الميزانية العامة للدولة في الإنفاق على التنمية المحلية، ونفقات المجالس المحلية لمساعدتها في الاطلاع على بعض اختصاصاتها القانونية، وتهدف هذه الإعانات إلى تكملة الموارد المالية للهيأة المحلية وتقليل الفوارق بينها لتحقيق التوازن والملائمة بين

حاجات المجتمع المحلي ومستوى السلع والخدمات المقدمة. و**القروض** التي تلجأ إليه الجماعات المحلية من أجل تغطية نفقاتها بحيث إذا زادت نفقات الجماعات المحلية عن إيراداتها تلجأ إليه من أجل عدم تعرض ميزانيتها إلى عجز، إلا أنه في الوقت الحالي أصبحت لا تلجأ إليه بسبب الضمانات الكبيرة التي تشترطها البنوك من أجل الموافقة على هذه القروض، وأصبحت الجماعات المحلية عاجزة عن تقديم هذه الضمانات وبالتالي يرفض البنك إقراضها. وأخيرا **الهبات والوصايا** التي من الموارد الخارجية للجماعات المحلية التي تتميز بعدم الاستقرار، لأنها بمثابة تبرعات تقدم للجماعات المحلية، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛

الفرضية الثالثة:

تتمثل الفرضية الثالثة في: "يتمثل دور الجباية المحلية في تحقيق التنمية المحلية من خلال المشاريع المنجزة من طرف بلدية برج بوعريريج" وهي فرضية صحيحة، فقد استفادت ولاية برج بوعريريج من تجسيد عدة مشاريع تنموية لها أثر كبير في تحسين الخدمة العمومية والدفع بعجلة التنمية وهده المشاريع جاءت انعكاسا للدور الذي تلعبه الضرائب والرسوم في تحقيق التنمية المحلية؛

الفرضية الرابعة:

تتضمن هذه الفرضية "تتقاسم الإعانات مع الجباية المحلية لتمويل ميزانية بلدية برج بوعريريج" انطلاقا من الدراسة التي قمنا بها تبين لنا أن هذه الفرضية خاطئة فالإعانات تساهم بنسبة ضئيلة في تمويل ميزانية بلدية برج بوعريريج.

الفرضية الخامسة:

نصت الفرضية الخامسة على "تساهم القروض في تحقيق التنمية المحلية بدرجة صغيرة وذلك من خلال المشاريع المنجزة من طرف بلدية برج بوعريريج"، وقد تم نفيها لأن القروض لا تساهم في تمويل المشاريع التي تحقق التنمية المحلية في بلدية برج بوعريريج

ثانيا: النتائج

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي:

- ✓ يجب توفر الموارد المالية الكافية للجماعات المحلية حتى تقوم بوظائفها ومهامها وتحقق التنمية المحلية؛
- ✓ على الرغم تعدد مصادر التمويل إلا أن بعض المصادر تعتبر جد ضعيفة مقارنة مع جباية الدولة، فهي تساهم في تمويل ميزانية الجماعات المحلية بنسبة 88,68% بينما تساهم الإعانات بنسبة 11,32% وهي نسبة قليلة؛
- ✓ اعتماد البلدية على إيرادات قسم التسيير بدلا من إيرادات قسم التجهيز؛
- ✓ تعاني التنمية المحلية بمجموعة من المعوقات في مختلف الجوانب، وهذه المشاكل تحد من فعالية وكفاءة التنمية؛
- ✓ الجماعات المحلية في الجزائر تحتاج إلى الاستقلالية أكثر في تسير شؤونها ويجب وضع قوانين وقواعد واضحة في نظام الجماعات المحلية؛
- ✓ رغم ما تم انجازه من مشاريع تنموية ونشاطات ببلدية برج بوعريريج والتي تمتعت بالإيجابية إلا هناك تأخر كبير في بعض المشاريع المنجزة؛
- ✓ بعد بعض المناطق في البلدية عن مقر البلدية يصعب ويحد من تنميتها؛
- ✓ قلة اليد العاملة المتخصصة وعدم كفاءتها مما يوثر سلبيا على انجاز المشاريع التنموية في بلدية برج بوعريريج؛

ثالثا: الاقتراحات

- ✓ الاعتماد على القروض كمصدر من مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية؛
- ✓ تدعيم الاستثمار المحلي وهذا من اجل خلق استثمارات جديدة ومشاريع مولدة للدخل؛
- ✓ دعم وتشجيع الشعب على العمل التطوعي من خلال انشاء مؤسسات مختصة في ذلك؛
- ✓ اعادة النظر للنسب المخصصة للجماعات المحلية من اجل زيادة ايراداتها وضمان نجاح التنمية المحلية؛
- ✓ تحويل بعض الضرائب من الدولة الى الجماعات المحلية كالرسم على القيمة المضافة؛
- ✓ توفير المرونة والدقة من طرف المشرع عند وضع التشريعات والقوانين لتفادي الثغرات القانونية لتجنب انخفاض الايرادات المحلية؛

- ✓ توظيف اليد العاملة المؤهلة مع تأهيل الاطارات العاملة على مستوى الجماعات المحلية، لضمان السير الحسن للعمل في تحصيل الإيرادات؛
- ✓ العمل على ايجاد مصادر محلية جديدة ومتنوعة لكي تستطيع الجماعات المحلية على تمويل مشاريع تنموية جديدة؛

رابعا: آفاق البحث

اهتمت الدراسة موضوع مهم يتمثل في الدور الذي تلعبه مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، إلا أن البحث في هذا الموضوع كان بشكل عام، لذلك يبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات أعمق وأدقّ تساهم في إثراء معارفنا، ما يضعنا أمام أفاق وتساؤلات جديدة لها علاقة بالموضوع، ونقدم مجموعة من النقاط نراها جديرة بأن تكون أفاق بحث علمي جديد وتتمثل في:

- ✓ دور مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل؛
- ✓ تمويل التنمية المحلية في الجزائر _واقع وآفاق_
- ✓ دراسة محاكاة للمشاريع التنموية باستخدام القروض؛

قائمة المراجع

مصادر المصادر والمراجع

1-المصادر:

1. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، مرسوم تنفيذي رقم 116/14 المؤرخ في 24مارس2014يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره العدد 19 الصادر في 2افريل 2014 المادة32؛
2. المادة 20 من **قانون 90_21**، المؤرخ في 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35؛
3. المادة 24 من **المرسوم التنفيذي رقم85_85** المؤرخ في 30_04_1985
4. المادة 282 من **قانون المالية التكميلي** لسنة 2015؛
5. المادة 174 من **قانون 11_10** المتعلق بالبلدية والمادة 156 من **قانون12_07** المتعلق بالولاية
6. المادة 55 من **القانون رقم 90_21** المؤرخ في 15أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية؛

2-المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. أبو منصف، **مدخل للتنظيم والمالية العامة**، دار المحمدية، الجزائر، 2002؛
2. أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمع المحلي، الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، نماذج الممارسة، المكتب الجامعي الحديث**، الإسكندرية؛
3. ألبستي وسيلة، **التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار الأيتام للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2018؛
4. جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014؛
5. طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002؛
6. عادل محمد حمدي، **الاتجاهات المعاصرة في نظام الإدارة المحلية**، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987؛
7. عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001؛
8. محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري (التنظيم الإداري، النشاط الإداري)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004؛
9. مصطفى الجندي، **الإدارة المحلية واستراتيجياتها**، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002؛
10. يلس شاوش بشير، **المالية العامة (المبادئ العامة وتطبيقاتها في الجزائر)**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2012؛

ب. الرسائل:

1. خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3؛

2. سعاد طبي، **الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون فرع الإدارة العامة، جامعة الجزائر،2001_2002؛

3. صالح ساكري، **المعوقات التنظيمية وأثرها على الجماعات المحلية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة باتنة، 2008؛

4. صليحة بن نملة، **مخططات التنمية المحلية في ظل الإصلاح المالي**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 2011-2012؛

5. عبد السلام العياضي، **التنمية المحلية والفوارق المجالية لإقليم شلغوم العيد**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008_2009؛

6. عبد القادر لمير، **الضرائب المحلية و دورها في تمويل الجماعات المحلية** ،شهادة ماجستير جامعة وهران 20142013؛

7. عثمان عزيزي، **دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية**، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2008؛

8. لخضر عبيرات، **مكانة الضرائب والرسوم ضمن ميزانية الجماعات المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2009_2010؛

9. لخضر مرغاد، **واقع المالية المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000؛

10. وفاء شيعاوي، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010؛

ت. **ملتقيات ومحاضرات وتقارير:**

1. حمد العربي ساكر، **محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008؛
2. عبد العزيز عبد الكريم، **دور القطاع الخاص في تنمية المدن العربية**، ورقة مقدمة في ندوة دمشق، المعهد العربي لإنماء المدن، 2000؛
3. عمري ريمة، **التمويل بالوقف**، الملتقى الوطني حول تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 10 مارس؛
4. غانم عبد الغاني، **العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في الجزائر**، ورقة مقدمة في ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء المدن، 2011، الجزائر؛

ث. **المجلات:**

1. أونيسي ليندة، **المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 09، 2016؛
2. صابر بن معتوق، **قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020_2024**، مجلة السياسة العالمية، المجلد05، العدد01؛

ج. **المواقع الإلكترونية:**

1. الطارق زروق، المالية المحلية، من الموقع الإلكترونية **http://fr.calameo.com/read/0010917675af6f750112** ، 08_03_2017؛
2. https :// www.proquest. Com/docview/2506241350/fulltext/22D53A94C91040D5PQ

مراجع باللغة الفرنسية:

1. Loie Philipe. **Finances publiques**. Cugas. France. 1983 .

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية برج بوعريريج
مديرية الإدارة المحلية
مصلحة الميزانية والممتلكات

مقرر رقم: 533 مؤرخ في: 19 ديسمبر 2022

يتضمن منح إعانة مالية للتجهيز من ميزانية الو
لفائدة بلدية برج بو عريريج

إن والي ولاية برج بوعريريج

- بمقتضى القانون رقم: 09/84 المؤرخ في:1984/02/04 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد المعدل والمتمم.
- بمقتضى القانون رقم:10/11 المؤرخ في: 2011/06/22 المتعلق بالبلدية.
- بمقتضى القانون رقم:07/12 المؤرخ في: 2012/02/21 المتعلق بالولاية.
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 2020/01/25 المتضمن تعيين السيد محمد بن مالك واليا لولاية برج بوعريريج
- بمقتضى المرسوم رقم:485/91 المؤرخ في: 1991/12/15 الذي يحدد كيفيات تطبيق صلاحيات الوالي في مجال التنسيق بين المصالح والمؤسسات العمومية الموجودة في الولاية ومراقبة ذلك.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم : 215/94 المؤرخ في:1994/07/23 الذي يضبط اجهزة الادارة العـــامة في الولاية وهياكلها وعملها المعدل والمتمم .
- في إطار التكفل بانشغالات قاطني المناطق الجبلية و الريفية والمعزولة عبر بلديات الولاية .
- في إطار التكفل بانشغالات ساكني قرى قرية واد المالح لاسيما المتعلقة بإيصال المياه الصالحة للشرب واد المالح.
- بناء على طلب السيد رئيس المجلس الشعبي لبلدية برج بوعريريج رقم 2340 المؤرخ في 2022/09/14 المتضمن طلب إعانة مالية من اجل إيصال المياه الصالحة للشرب واد المالح.
- بناء على طلب السيد رئيس دائرة برج بوعريريج رقم 4093 المؤرخ في 2022./09/14 المتضمن طلب إعانة مالية من اجل إنجاز المياه الصالحة للشرب لقرية واد المالح.
- بناء على محضر الاجتماع المنعقد بمقر الولاية- الديوان- مع ممثلي المجتمع المدني لقرية واد المالح بتاريخ 14 /2022/09.

- باقتراح من السيد مدير الإدارة المحلية

-يقـــــرر-

- **المادة الأولى:** تمنح إعـــانة مـالية قدرهـا :ثمانية عشرة مليون دينار جزائري (18.000.000.00دج)لفـائدة بلدية برج بوعريريج من اجل إيصال المياه الصالحة للشرب واد المالح.

توجه هذه الاعانة إلى حساب أمين الخزينة برج بوعريريج من ميزانية الولاية الفصل:979/4 البند 134 إعانات التجهيز للجماعات المحلية.

المادة الثانية: هذا الاعتماد لايمكن صرفه الا في مجال تخصيصه.

المادة الثالثة: يكلف الســادة والسيدات : الأمين العـام للولاية ،مدير الإدارة المحلية ، السيد رئيس دائـرة برج بوعريريج ،السيـــد رئيس المجلس الشعبي لبلدية برج بوعريريج ، السيد المراقب المـالي ، السيد أمين الخزينة للولايـــة ، كل حسب اختصاصه بتنفيذ هذا القرار.

الوالـي

الملخص:

إن الجماعات المحلية باعتبارها الحجر الأساسي في تشكيل الدولة والتي تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية، وهذا إذا توفرت لها موارد مالية متنوعة باتحاد جهود السلطة المركزية من خلال ما تقدمه لها من دعم مادي وقوانين تنظيمية من جهة وما تقوم به السلطات المحلية من حسن التسيير وتبني الشفافية من جهة أخرى، فالجماعات المحلية هدفها الأول والأخير هو تحقيق التنمية المحلية.

و بالرغم من تعدد و تنوع مصادر تمويل الجماعات المحلية الا انها تبقى غير كافية لتلبية حاجات الشعب المتزايدة و تحقيق المهام و الأهداف المسطرة للجماعات المحلية بحيث لا يمكنها القيام بدورها كما ينبغي بسبب النقائص الموجودة في التنمية المحلية و النقص الحاد في استخدام الوسائل و الموارد الخاصة بها، و كذلك تقاسم الموارد الجبائية بين السلطة المركزية و المستوى المحلي، مما يستلزم إيجاد موارد جديدة بتطوير الإيرادات العائدة لها ومواكبة التطورات الاقتصادية الحالية التي من شانها ان ترفع من فعالية عمل الجماعات المحلية وجعلها قادرة على تلبية جميع متطلباتها المحلية.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المحلية، الجماعات المحلية، ميزانية الجماعات المحلية، مصادر التمويل.

Abstract :

The collection of local resources and the angular formation of the state that play an important role in achieving local development and it is the number of diversified sources of financial resources through the union of the efforts of the authority central through the material support and regulatory laws provided to them on the one hand and the proper management and adoption of local communities. Transparency on the other hand local authorities have above all the objective of achieving local development. Despite the multipicity and diversity of the sources of the local authorities' budget it remains insufficient to meet the growing needs of the population and to achieve the missions and objectives of the local authorities so much so that they can't properly fulfill their role because of the shortcomings of local development and the severe shortage in the use of their own means and ressources. As well as the sharing of tax resources between the central authority and the local which required finding new resources by developing its revenues and following the current economic development which would increase the efficiency of the work of the local communities and make them able to meet all their local requirements.

Key word:

Local development. Local communities. Budget of local authorites. Funding sources